

Distr.: General
9 March 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال،
ووفقاً للفقرة ٣ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٥٥٨ (٢٠٠٤)، أتشرف بأن أحيل رفق هذه
الرسالة تقرير فريق الرصد المعني بالصومال.

وتكون اللجنة ممتنة، في هذا الصدد، إذا وجهت عناية أعضاء مجلس الأمن إلى هذه
الرسالة وضميمتها وتم إصدارهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لورول. باجا، الأصغر
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)
بشأن الصومال

ضميمة

رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة من أعضاء فريق
الرصد المعني بالصومال إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
٧٥١ (١٩٩٢)

نتشرف بأن نحيل رفق هذه الرسالة تقرير فريق الرصد المعني بالصومال الذي تم
إعداده وفقاً للفقرة ٣ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٥٥٨ (٢٠٠٤).

(توقيع) جون تامبي

منسق فريق الرصد المعني بالصومال

(توقيع) مالفين أ. هولت، الأصغر

(توقيع) تشانغشونغ لي

(توقيع) جويل ساليك

تقرير فريق الرصد المعني بالصومال المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن
١٥٥٨ (٢٠٠٤)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٩	موجز
٧	٧-١	أولاً - مقدمة
٧	٥-١	ألف - الولاية
٨	٧-٦	باء - المنهجية
٩	١٨-٨	ثانياً - لمحة عامة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة التي حرت خلال فترة الولاية
٩	١١-٨	ألف - الأسلحة
١٠	١٤-١٢	باء - النقل
١٠	١٦-١٥	جيم - الشؤون المالية
١١	١٨-١٧	دال - الجمارك
١١	٨١-١٩	ثالثاً - تحليل الاتجاهات والأنماط التي تتخذها انتهاكات حظر توريد الأسلحة
١١	٢٩-١٩	ألف - تدفق الأسلحة إلى الصومال
١٤	٣٣-٣٠	باء - معسكرات التدريب العسكري
١٥	٤٥-٣٤	جيم - جماعات الجريمة المنظمة
١٧	٤٨-٤٦	دال - سوق باكاراها للأسلحة
١٨	٨١-٤٩	هاء - دور المالية والنقل والجمارك
٢٧	٨٢	رابعاً - أمثلة لانتهاكات حظر توريد الأسلحة
٣١	٩٩-٨٣	خامساً - التنسيق مع الدول المجاورة ومع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات
٣١	٨٦-٨٣	ألف - الدول المجاورة
٣٢	٩٩-٨٧	باء - المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

٣٦	١١٩-١٠٠	الاستنتاجات والتوصيات	سادسا -
٣٦	١٠٥-١٠٠	استنتاجات	ألف -
٣٧	١١٩-١٠٦	التوصيات	باء -
المرفقات			
٤١		معايير الإثبات وعملية التحقق	الأول -
٤٣		مشتريات ومبيعات الأسلحة في سوق إرتوغتي أثناء فترة ولاية الفريق	الثاني -
٤٦		قائمة الأسئلة المقدمة إلى حكومة اليمن	الثالث -

موجز

عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ المتعلق بالصومال، أعاد الأمين العام إنشاء فريق الرصد المعني بالصومال والمؤلف من أربعة خبراء وذلك لمدة ستة أشهر.

لقد انتهى إلى علم فريق الرصد أن انتهاكات حظر الأسلحة استمرت بوتيرة سريعة ومخيفة. فقد كشف فريق الرصد عن ٣٤ شحنة أسلحة أو انتهاكا لحظر الأسلحة من شباط/فبراير وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير. وتراوح حجم الشحنات من سلاح فردي، من قبيل مدفع مضاد للطائرات كبير وباهظ الثمن، إلى حاويات بحرية مليئة بأسلحة تتراوح من متفجرات وذخائر إلى أسلحة صغيرة وألغام وأسلحة مضادة للدبابات.

ولقد ارتفع طلب الأطراف الرئيسية في الصراع في الصومال على الموارد المالية من أجل تمويل عمليات شراء الأسلحة هذه ارتفاعا كبيرا، وكذا هو الحال بالنسبة للأسعار. وقد حصل فريق الرصد على معلومات تدل على وجود شبكة مالية شديدة التطور تعمل داخل وخارج الصومال قد تكون ضالعة بشكل مباشر في عمليات شراء الأسلحة.

وقد عززت شحنات الأسلحة الأخيرة القدرة العسكرية للعناصر المتنازعة داخل الصومال. فهذه العناصر جيدة التنظيم والتمويل، وقد جاهرت باعتزامها اللجوء إلى العنف في مناوئة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وأي أطراف دولية مناصرة للحكومة توفر لها الدعم العسكري داخل الصومال.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الدور المركزي الذي لا تزال تلعبه كل من سوق باكاراها للأسلحة داخل الصومال، ولا سيما في مقديشو، وسوق الأسلحة في دولة خليجية مجاورة للصومال يشكل مصدرا للأسلحة التي توجب المصادمات العنيفة وتقف عائقا أمام تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وتشكل هذه الأسواق أيضا أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء المشاكل العديدة ذات الصلة بالسلاح في دول المواجهة.

ومع تزايد عدد انتهاكات حظر الأسلحة، استمر انخفاض معدل اللجوء إلى النقل الجوي في الشحن غير المشروع للأسلحة. و عوضا عن ذلك، ما برح النقل البحري للشحنات السرية للأسلحة، بالإضافة إلى النقل البري، من أكثر الوسائل شيوعا في توصيل الأسلحة إلى مشتريها في الصومال.

ولقد تحرى فريق الرصد عن شحنات أسلحة أنزلت من سفن شحن في ميناء بلد مجاور ونقلت إلى الصومال عن طريق البر والسفن الشرعية معا. وقد نجحت جماعات

إجرامية منظمة ضالعة في النقل السري لشحنات الأسلحة من المصدر إلى الجهة المتلقية في التحايل باستمرار على سلطات الجمارك والشرطة في مختلف الدول التي تمنع الشحن غير المشروع للأسلحة.

ونتيجة لاستمرار تدفق الأسلحة بصورة كثيفة إلى الصومال، والتي كان معظمها موجها نحو العناصر التي تعارض الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، يشهد الصومال مستوى شديد الخطورة من التهديد بممارسة العنف ضد إقامة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال بطرق سلمية.

وفي الفقرة ٣ (ب) من القرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤)، طلب مجلس الأمن إلى فريق الرصد أن يواصل تحسين واستكمال المعلومات الواردة في مشروع القائمة التي تضم أسماء من يواصلون انتهاك حظر توريد الأسلحة داخل الصومال وخارجه، وأسماء مؤيديهم الفاعلين، والتي قد يحتاجها المجلس لاتخاذ تدابير محتملة في المستقبل، وأن يعرض هذه المعلومات على اللجنة بالطريقة وفي الوقت المناسب لها. وقد زود فريق الرصد اللجنة، عملا بالولاية المنوطة به، بمشروع القائمة هذا، على أساس من السرية لكي تنظر فيه.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - في الفقرة ٣ (ب) من القرار ١٥٥٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤، كلف مجلس الأمن فريق الرصد بالولاية التالية:

(أ) أن يواصل الاضطلاع بالمهام المشار إليها في الفقرة ٢ (أ) إلى (د) من القرار ١٥١٩ (٢٠٠٣): '١' التحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة، ويشمل ذلك الدخول إلى الصومال برا وجوا وبحرا؛ '٢' تقديم معلومات تفصيلية وتوصيات محددة في مجالات الخبرة الفنية ذات الصلة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة والتدابير اللازمة لإنفاذ وتعزيز حظر توريد الأسلحة بمختلف جوانبه؛ '٣' إجراء تحقيقات ميدانية، في الصومال حيثما أمكن، وفي الدول المجاورة للصومال والدول الأخرى، حسب الاقتضاء؛ '٤' تقييم التقدم الذي تحرزه دول المنطقة في تنفيذ حظر توريد الأسلحة تنفيذا كاملا، بما في ذلك من خلال إجراء استعراض للنظم الوطنية للجمارك ومراقبة الحدود؛

(ب) أن يواصل تحسين واستكمال المعلومات الواردة في مشروع القائمة التي تضم أسماء منتهكي حظر توريد الأسلحة داخل الصومال وخارجه، وأسماء مؤيديهم الفاعلين، والتي قد يحتاجها المجلس لاتخاذ تدابير محتلمة في المستقبل، وأن يعرض هذه المعلومات على اللجنة متى وكيفما تترأى هذه الأخيرة؛

(ج) أن يواصل تقديم توصيات، بناء على ما يجريه من تحقيقات، بشأن التقريرين الصادرين عن فريق الخبراء (S/2003/223 و S/2003/1035) المعين عملاً بالقرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) والقرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣)، وبناء على التقرير الأول الصادر عن فريق الرصد (S/2004/604)؛

(د) أن يواصل العمل عن كنب مع اللجنة بشأن توصيات معينة تتعلق بالتدابير الإضافية الرامية إلى تحسين الامتثال لحظر توريد الأسلحة؛

(هـ) أن يقدم للمجلس، عن طريق اللجنة، تقريرا نصفيا وتقريراً نهائياً يشمل جميع المهام المشار إليها أعلاه.

٢ - واتخذ فريق الرصد مقره في نيروبي، وقد تألف من الخبراء التالية أسماءؤهم: جون إ. تامبي (سيراليون)، النقل (جوا وبراء وبحرا)، خبير ومنسق؛ مالفين أ. هولت، الأصغر (الولايات المتحدة الأمريكية)، خبير في الأسلحة؛ لي تشانغشونغ (الصين)، خبير في الشؤون

- الجمركية؛ وجويل ساليك (كولومبيا)، خبير في الشؤون المالية. وقد عاون الفريق السيد برونو شيمسكي (بلجيكا)، وهو مستشار في الأسلحة، خلال معظم فترة ولايته.
- ٣ - وقام فريق الرصد برحلات إلى المنطقة حسب الضرورة، وزار المواقع المهمة في كينيا. كما سافر إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
- ٤ - وواصل فريق الرصد خلال فترة ولايته إطلاع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) على أنشطته من خلال تقديم تقارير مرحلية كل أسبوعين عن طريق الأمانة العامة في الأمم المتحدة.
- ٥ - وكان الدعم والمساعدة اللذين حظي بهما فريق الرصد من الأمانة العامة في الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة في نيويورك وأوروبا والمنطقة، موضع تقدير شديد.

باء - المنهجية

- ٦ - ركز فريق الرصد، عملاً بولايته، على الانتهاكات المستمرة لحظر توريد الأسلحة وعلى تحسين مشروع قائمة المنتهكين وتطويرها، منذ بدء فترة الولاية وصولاً إلى إعداد هذا التقرير (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ - شباط/فبراير ٢٠٠٥). وتم التركيز بشكل خاص على المبادرات إلى القيام بالانتهاكات وسلسلة الأفراد والمنظمات والعملاء الضالعة في الانتهاكات. واختتاماً لهذه المهمة، وضع نهج نموذجي لدراسة حالة إفرادية، واستعين به في كافة التحقيقات التي تناولت انتهاكات حظر توريد الأسلحة. ويتم وفقاً للنموذج جمع المعلومات ذات الصلة التي تؤدي إلى حالة معقولة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة في ظل ظروف التحقيقات التي يجريها الفريق. وقد اتبع نموذج دراسة الحالة الإفرادية سلسلة الأحداث لكل انتهاك من الانتهاكات: من قبيل مشتري الأسلحة والذخائر ومعاونيهم، والبائعين والوسطاء الضالعين في الصفقات، والشحنة وشركات الشحن الضالعة، ووسائل النقل المستعملة والشركات الضالعة، ووسائل دفع ثمن الأسلحة. ووضعت دراسات حالة إفرادية لكل حادثة من حوادث الانتهاك وسلسلة الشبكة المتصلة بكل منها.
- ٧ - كما أخذ بعين الاعتبار التقريران اللذان أعدهما فريقا الخبراء والتقرير السابق الذي صدر عن فريق الرصد (S/2003/223، و S/2003/1035 و S/2004/604 على التوالي). كما استعملت في التحقيقات التي جرت أثناء هذه الولاية المقاييس الاستدلالية وعملية التحقق التي وضعت أثناء الولاية الأخيرة والتي تناولها الفريق بوضوح في تقريره السابق

(S/2004/604). وترد في المرفق الأول بهذا التقرير المقاييس الاستدلالية وعملية منح الشهادات، إضافة إلى مقاييس التحقق الجديدة.

ثانياً - لمحة عامة عن انتهاكات حظر توريد الأسلحة التي جرت خلال فترة الولاية

ألف - الأسلحة

٨ - خلال الولاية الحالية، أجرى فريق الرصد تحقيقات في حظر توريد الأسلحة من حيث شحنات الأسلحة إلى الصومال التي توجهت مباشرة إلى المتلقين المستهدفين وشحنات الأسلحة إلى سوق باكاراها للأسلحة وعبره، لا سيما سوق إرتوغتي الواقع في مقديشو.

٩ - وقد أشار فريق الرصد إلى أن تدفقات الأسلحة استمرت وفق وتيرة مخيفة وبكميات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد كشف فريق الرصد عن ٣٤ عملية شحن فردية للأسلحة أو انتهاكات لحظر توريد الأسلحة. وقد تراوح حجم الشحنات بين السلاح الفردي كالمدفع المضاد للطائرات الكبير الحجم والباهظ الثمن وبين حاويات الشحن عبر المحيط المليئة بالأسلحة من متفجرات وذخائر أسلحة صغيرة وألغام وأسلحة خفيفة مضادة للدبابات. وجدير بالملاحظة بأن غالبية الشحنات تضمنت كميات من أنواع كثيرة من الأسلحة مقابل قطعة السلاح الواحدة.

١٠ - وشاركت أطراف كثيرة في صفقات الأسلحة. وقد شملت أفراداً من الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وأفراداً وجماعات من المعارضة من قبيل التجار ورجال الأعمال وأرباب الحرب والأصوليين الذين قد تتأثر مصالحهم الطفيلية سلباً إذا أقيمت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. وقد تمّ تحديد الشبكات المنظمة من التجار والمهربين والجماعات الإجرامية العابرة للحدود بوصفها تشكل جهات ميسرة ومسارات لغالبية شحنات الأسلحة المتصلة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة. وكان بعض الشحنات قد انطلق من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وأما أكثر وسائل نقل الأسلحة شيوعاً فكانت سفن الشحن عبر المحيط ومراكب "الداو" الشراعية، والمركبات العادية عبر شبكات الطرق المحلية في الدول المجاورة والصومال.

١١ - وتشير المعلومات بما فيها الصور التي بجوزة فريق الرصد إشارة واضحة إلى أن الاتحاد أنشأ حوالي ١٧ مخيماً من مخيمات التدريب العسكري. وإن الشيخ حسن ضاهر عويس، وهو أحد زعماء الاتحاد، مسؤول عن الإشراف على كافة التدريبات العسكرية التي تجري في

هذه المخيمات. ويجري تجنيد الأفراد الذين يشكلون أساس القوة العسكرية ويمثلون الجيش الفعلي للاتحاد.

باء - النقل

النقل الجوي

١٢ - رغم ارتفاع عدد حالات انتهاك حظر توريد الأسلحة، يبدو أن الاتجاه إلى تقليل الاعتماد على النقل الجوي لتيسير نقل الأسلحة بما ينطوي عليه ذلك من انتهاكات للحظر قد استمر خلال فترة الولاية الحالية. ويتسق هذا الاتجاه أيضا والانخفاض العام في الحركة الجوية فوق المجال الجوي في الصومال خلال فترة الولاية. ولم يشته خلال تلك الفترة بأي حركات طيران لها صلة بانتهاكات حظر توريد الأسلحة سواء في المجال الجوي الصومالي أم في مطارات الصومال.

١٣ - **النقل البحري:** أصبح النقل البحري، نظرا لما ينطوي عليه من سهولة نسبية في عملية نقل السلع، وفعاليته من حيث التكلفة، الخيار المفضل لمواصلة انتهاكات حظر توريد الأسلحة.

١٤ - **النقل البري:** تشكل نقاط الحدود/العبور التقليدية على طول حدود الصومال مع جيرانه من الجهتين الغربية والجنوبية عنصرا هاما من عناصر انتهاكات حظر توريد الأسلحة. وفي الصومال، تؤدي شبكة النقل البري دورا شديدا الأهمية في نقل الأسلحة إلى سوق باكاراها للأسلحة. وتتم جميع تحركات الأسلحة داخل الصومال تقريبا عبر البر، في ما خلا الحالات الخاصة. وتنقل الأسلحة عادة على طول الطريق الرئيسي من بوساسو في الشمال عبر غالكاسيو إلى مقديشو. وبصورة مماثلة، تنقل بالشاحنات أيضا عبر الطريق إلى كيسمايو ومناطق أخرى داخل الصومال.

جيم - الشؤون المالية

١٥ - ما انفك الطلب يتزايد على الأموال خلال فترة الولاية الحالية. بيد أن المصادر التي يحتاجها أرباب الحرب والفصائل من أجل تمويل عملياتهم ما زالت هي نفسها بشكل أساسي: وتتمثل في صادرات الفحم غير المشروعة، وإصدارات العملات غير المشروعة وإيرادات الموائى هي أمثلة على الأموال التي تمول حاليا بعضا من أرباب الحرب الذين يعارضون الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وبخاصة في المنطقة الجنوبية الشرقية من البلد. ويزداد في هذا المجال انتشار مصادر أخرى من قبيل النهب والرسوم المدرسية والجامعية وجمع التبرعات.

١٦ - وتتميز الوسائل المعتمدة في نقل الأموال بالدينامية، فهي تتغير باستمرار وتعمل أحيانا تحت مظلة المؤسسات التجارية القانونية أو الشبكات المالية. أما الشبكات التي تسمح لبعض أرباب الحرب الصوماليين بتوجيه الأموال نحو شراء الأسلحة فتضم الشركات التجارية العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية في التجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الجوي وخدمات تحويل الأموال في الصومال وفي الخارج.

دال - الجمارك

١٧ - ما فتئ يزداد اهتمام الهيئات الجمركية الإقليمية والدولية بأزمة الأسلحة الإقليمية. ويجدر بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن تكون لها ردة فعل على ما تظهره الهيئات الجمركية الإقليمية من رد فعل إيجابي، وأن تقوم بالخطوات العملية الرامية إلى مساعدة الوكالات الإقليمية المعنية بإنفاذ القوانين على تحسين تطبيق حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال.

١٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر أدلى خبير الشؤون الجمركية ببيان خلال اجتماع عقده أفراد الاتصال الوطني في الاستخبارات الجمركية الإقليمية في البلدان الأفريقية الشرقية والجنوبية، لافتا الانتباه إلى حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. أما في ما يتعلق بالجهود المشتركة التي تبذل مع المسؤولين الآخرين عن إنفاذ القوانين، فقد أعرب مسؤولون في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية كانوا حاضرين في الاجتماع عن عزمهم التعاون مع الهيئات الجمركية الحدودية المعنية بإنفاذ القوانين من أجل إجراء تحقيقات والقيام بعمليات مشتركة تهدف إلى القضاء على تدفقات الأسلحة عبر الحدود.

ثالثا - تحليل الاتجاهات والأنماط التي تتخذها انتهاكات حظر توريد الأسلحة

ألف - تدفق الأسلحة إلى الصومال

١٩ - تشير المعلومات والوثائق والصور التي حصل عليها فريق الرصد إلى أن انتهاكات حظر توريد الأسلحة ما زالت تحصل وفق وتيرة ناشطة وتدعو إلى الارتياح خلال فترة الولاية، رغم انتخاب الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال حديثا أو بسببه. وقد حدد فريق الرصد ٦٧ فردا وشركة وكيانا - أي "السلسلة التجارية" - بوصفها أطرافا في صفقات الأسلحة سواء بقصد أم بغير قصد^(١).

(١) تتألف السلسلة التجارية عموما من الشارين (المتلقين) وشركائهم (من أفراد ومنظمات)، والبائعين والوسطاء والشحنة نفسها والنقل وأخيرا من وسائل وطرق الدفع.

٢٠ - وتعمل عناصر المعارضة التي تتألف من أرباب الحرب ورجال الأعمال والأصوليين وغير ذلك من الأطراف على تسليح وتدريب نفسها رداً على مجيء الحكومة المنتخبة حديثاً المتوقع إلى الصومال. وربما تستعد عناصر المعارضة داخل الصومال لمواجهة عنيفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال عقب وصولها إلى الصومال بغية حماية بعض المصالح الثابتة.

٢١ - وتتمثل المصلحة الرئيسية لرجال الأعمال وأرباب الحرب الذين في جانب المعارضة في حماية أنشطتهم التجارية التي لا تتقيد بالأنظمة، والتي تدر عليهم الأرباح، كل ضمن مجال سيطرته وتأثيره. وتتضمن هذه الأنشطة: التجارة في السلع الاستهلاكية المستوردة إلى الصومال عبر المرفئ البحرية على طول الساحل الصومالي، وتصدير الفحم والمنتجات الزراعية والإيرادات المتأتية من الاتجار بالمخدرات ومن تحصيل "الضرائب" وبيع الأسلحة، لا سيما عبر سوق باكاراها للأسلحة في إرتوغتي في مقديشو.

٢٢ - ويسعى الأصوليون من قبيل الاتحاد ومحاكم الشريعة والإصلاح إلى إحكام السيطرة على شعب الصومال وأرضه. فالإتحاد على سبيل المثال يرغب في استعمال قوته العسكرية ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال من أجل فرض قانون الشريعة على المجتمع الصومالي. وأما موقف الإتحاد تجاه الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال فيتمثل في عدم التفاوض معها. وهو يعتزم القتال باستعمال أساليب حرب العصابات في عمليات الكر والفر ونصب الكمائن. وقد أعلن الإتحاد أن الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال لا تتصرف وفقاً لقانون الشريعة. كما يرى أن الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال ستحاول تدميره وتدمير محاكم الشريعة، ولذا ليس أمامه سوى القتال. وأما محاكم الشريعة فتعارض الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والدستور الجديد اعتقاداً منها بأنهما مدعومان ومسيران من البلدان الأجنبية التي تعتبرها "كافرة".

٢٣ - ويستفاد من التقارير أن قيادة محاكم الشريعة ترى أن الأولوية الأولى للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، هي تعطيل المحاكم. لذا، تواصل شراء الأسلحة. وقد تألفت شحنتها الأخيرة في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ من ١٠ رشاشات من طراز PKM، ومجموعة من الذخائر والألغام المضادة للدبابات، من سوق باكاراها للأسلحة في إرتوغتي. كما تواصل تدريب عناصر الميليشيا التابعة لها، وتوجه نداء جماهيرياً إلى المجتمع المدني الصومالي من أجل معارضة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال معارضة قائمة على الدين. ويشكل النداء الداعي إلى معارضة قائمة على الدين محاولة ترمي إلى تقويض النظام التقليدي القائم على العشائر.

٢٤ - وترغب جميع عناصر المعارضة في مواصلة أنشطتها من أجل الاستفادة إلى أقصى حد بعيدا عن التدخل والأنظمة التي تفرضها الحكومة. ويساور القلق كل عنصر من عناصر المعارضة من التأثير على مصالحه الثابتة إذا حالف النجاح إقامة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

٢٥ - ومن ناحية أخرى فإن مصالح الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال وأنشطتها ذات شقين وهما (أ) عمليات شراء الأسلحة التي يقوم بها الأفراد من أجل بناء قدرة عسكرية ضد تهديد المعارضة، لا سيما الاتحاد ومحاكم الشريعة، بالعدوان العسكري المحتمل. وقد اعترفت الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال بأنها لا تستطيع العودة إلى الصومال قبل أن تحظى "بالحماية" الفعلية الملائمة داخل البلد؛ (ب) عمليات شراء الأسلحة وبيعها التي يقوم بها أفراد في الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال كل من أجل حماية مصالحه، سواء كانت تجارية من قبيل تجارة الأسلحة والاتجار بالمخدرات، أو تتعلق بتحصيل "الضرائب" أو عمليات أخرى لتحصيل الإيرادات، وما إليها، أم من أجل حماية معاقل أرباب الحرب في الصومال.

٢٦ - وبالنسبة إلى كل الجهات - أي الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وبعض الأفراد الأعضاء في الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال؛ والمعارضة - ما زالت عمليات الشراء والافتناء تعد أبرز الخيارات في معرض لتحقيق مصالح كل منها الذاتية سواء كانت سياسية أم دينية/سياسية أم تجارية أم كلها مجتمعة. لذا، يبدو أن الاعتقاد يتمثل في أن البندقية لا تزال تمثل الحل لمشاكل كل طرف من الأطراف.

٢٧ - وأفاد فريق الرصد بأن أنواع الأسلحة التي يتم شراؤها وبيعها تتضمن ما يلي: بنادق هجومية من طراز AK-47، وذخائر وخزن ذخيرة، ورشاشات من طراز PKM وذخائر، ورشاشات متوسطة الحجم من طراز SG-43، وأسلحة مضادة للدبابات من طراز RPG-7s وذخائر، وقاذفات قنابل يدوية من طراز M-79، وأسلحة مضادة للطائرات من طراز Zu-23 وذخائر، وأسلحة مضادة للدبابات من طراز B-10 وذخائر، وذخائر مضادات للطائرات من طراز ZP-39، وقنابل هاون من عيار ٦٠ ملم/٨٢ ملم/١٢٠ ملم، وألغام مضادة للدبابات (من قبيل طراز PMP-4)، وذخائر (نظام قاذفة صواريخ متعددة) من طراز BM-21، وألغام مضادة للأفراد، وقنابل يدوية (من طرازي RG-4 و POMZ-2) ومسدسات من طراز TT-33 Tokarev.

٢٨ - لاحظ فريق الرصد باهتمام خاص أن تدفق الأسلحة شمل أيضا كميات كبيرة من المتفجرات الخام أو الشديدة الانفجار ومفجرات وأجهزة توقيت. وكانت معدات عسكرية

على شكل أجهزة للرؤية الليلية جزءا أيضا من شحنة أسلحة موجهة إلى زعيم إحدى الفصائل المتحاربة في مقديشيو.

٢٩ - ووجهت شحنات الأسلحة خلال فترة الولاية الحالية بالأساس إلى الاتحاد والمحاكم الشرعية ورجال الأعمال ذوي الصلة بأي منهما، بمن فيهم أبوكار عمر عدان وبشير رجع. وقد تلقوا تشكيلة واسعة من الأسلحة، بما فيها مواد شديدة الانفجار، وألغام، وقنابل - يدوية ومركبة على بندق - وبندق هجومية من طراز AK-47 وذخائر، ومسدسات يدوية، ومختلف أنواع المدافع الرشاشة - من طراز PKM وطراز SG-43 - وأسلحة وذخائر مضادة للدبابات - من طراز RPG-7 و B-10 - ومدافع وذخائر مضادة للطائرات - من طراز Zu-23.

باء - معسكرات التدريب العسكري

٣٠ - ما فتئ الاتحاد وحلفاؤه يتلقون أسلحة ويخزنونها ويجرون تدريبات عسكرية. وقد حصل فريق الرصد على معلومات وصور لبعض أنشطتهم التدريبية وأسلحتهم الموجودة في المخازن. وحددت مواقع سبعة عشر معسكرا تدريبيا يقع تحت السيطرة العامة للزعيم الرئيسي للاتحاد، وهو الشيخ حسن ضاهر عويس. وتقع المعسكرات في أماكن شتى في جميع أنحاء وسط الصومال وجنوبها: فهناك معسكران في ذوبلي، ومعسكر في سباله، وستة في غالكاسيو (جنوبا)، وخمسة في مقديشيو وثلاثة في راشيامبوني. ويشرف على العمليات في معسكرات راشيامبوني زعيم مهم آخر للاتحاد هو حسن تركي، الذي ينسق أنشطة التدريب العسكري مع الزعيم المهم المشار إليه آنفا.

٣١ - والمعسكرات التدريبية جيدة التنظيم ومدعومة بالمال والمعدات العسكرية. ويوفر كل معسكر نوعا خاصا من التدريب العسكري. فعلى سبيل المثال، تقدم معسكرات ذوبلي تدريبا أساسيا للمشاة، أما معسكر سلاله فيختص بالأسلحة الثقيلة وتكتيكات المغاوير. ويرتدي الجنود الذين يتلقون تدريبا في المعسكرات بزات جديدة على طريقة العسكر ويستخدمون أسلحة متنوعة مثل المدافع الرشاشة من طراز PKM، وبندق هجومية من طراز AK-47، ومدافع هاون، ومضادات للطائرات وأسلحة مضادة للدبابات. وبما أن المعسكرات التدريبية متحركة، فيمكن نقلها من مكان إلى آخر تفاديا لإثارة الشبهات.

٣٢ - وخلص فريق الرصد خلال فترة الولاية الحالية إلى أن الزعيم الرئيسي، الشيخ حسن ضاهر عويس، هو إحدى الجهات الرئيسية التي تتلقى شحنات الأسلحة، بما فيها مواد شديدة الانفجار. ولديه ضباط أركان يديرون العمليات يوميا في المعسكرات ويشرفون

عليها. ويتنقل الضباط أنفسهم من معسكر إلى آخر لتفادي إقامة علاقات وثيقة مع المجندين الذين يتلقون تدريباً عسكرياً بالمعسكرات.

٣٣ - وتتناوب المعسكرات أيضاً على استخدام الأسلحة الثقيلة حسب ما يقتضيه التدريب. وتفيد الأنباء أن اثنين من رعايا أفغانستان يقدمان شتى أنواع التدريبات العسكرية بمختلف المعسكرات ويخضعان بدورهما لإمرة الشيخ حسن ضاهر عويس العامة. وتفيد الأنباء أيضاً أن رعايا يمينيين يقدمون تعليمات بشأن استخدام الأسلحة الثقيلة التي اشترت من سوق الأسلحة باليمن. ومن بين ضباط الأركان التابعين لرعيم الاتحاد نفسه مهندسو حاسوب يوجدون في مقديشو ويتولون مسؤولية تشفير اتصالاته.

جيم - جماعات الجريمة المنظمة

٣٤ - ما زالت شبكات منظمة من تجار ومهربين وجماعات إجرامية عبر وطنية تُستخدم من قبل الجهات المتلقية لشحنات الأسلحة لتيسير حركات الأسلحة خلسة من مصادرها خارج الصومال إلى داخل البلد والمناطق المحيطة به.

٣٥ - واستطاعت جماعات الجريمة المنظمة في سياق انتهاكات حظر توريد الأسلحة إلى الصومال أن تتحايل على النظم الأمنية والتنظيمية الرسمية لمختلف الحكومات الوطنية، مثل سلطات الجمارك والشرطة في دول خط المواجهة ودول المنطقة، التي يكون الهدف منها الكشف عن الأنشطة الإجرامية والقضاء عليها.

٣٦ - ويبدو أيضاً أن معظم جماعات الجريمة المنظمة هذه قادرة على التحايل بصورة فعالة على أفرقة العمل المعنية بالرصد والحظر العاملة في المنطقة. وهي قادرة على نقل الأسلحة إلى الجهات التي يُتوخى أن تتلقاها بسرية ونجاح لأن الأفراد الذين يشكلون الشبكات يستخدمون شتى الأساليب لتقليل إمكانية اكتشاف أنشطتهم وإيقافهم.

٣٧ - ولدى جماعات الجريمة المنظمة هذه، التي حدد فريق الرصد جماعتين إجراميتين محليتين وجماعتين عبر وطنيتين منها، هياكل أساسية قائمة أو مسالك سرية لنقل الأسلحة من المصدر إلى الجهة المتلقية. والجماعتان الإجراميتان عبر الوطنيتين متطورتان وتعملان على الصعيد الدولي. ولدى إحدى المجموعتين شبكة من الأشخاص تعمل أساساً في المنطقة الجغرافية التي تشمل أوروبا الغربية، وشبه الجزيرة العربية، وخليج عدن والقرن الأفريقي. وللجماعة الأخرى شبكة من الأشخاص تعمل في المنطقة التي تضم شرق وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا الجنوبية، والساحل الشرقي لأفريقيا والقرن الأفريقي. وتستخدم كلتا الجماعتين خطوط الشحن التجاري للمحيط الهندي.

٣٨ - وترتبط الجماعتان ببعضهما البعض من خلال مجموعة فرعية من الأشخاص الموجودين في المنطقة الساحلية جنوب شرق القرن الأفريقي يشمل دورها تنسيق المرحلة النهائية لتسليم الأسلحة إلى الجهة التي يُتوخى أن تتلقاها في الصومال. وتستخدم كلتا الجماعتين طائفة واسعة من الأساليب لتسليم الأسلحة بنجاح إلى الصومال رغم الحظر على توريد الأسلحة.

٣٩ - وتشمل هذه الأساليب رشوة المسؤولين الحكوميين، وتزوير وثائق النقل والهوية، وإخفاء الأسلحة المهربة في السفن، والمراكب الشراعية وعربات النقل، والأعمال التجارية التي يسيطر عليها أعضاء الشبكة أو يستخدمونها من خلال موظفين، وتوفير الحماية، والعملات المزورة وعمليات المخدرات. كما تستخدم الجماعتان عبر الوطنيتين خطوط الشحن البحري الدولي القائمة ومرافق الموانئ. وتتجر الجماعتان كلتاهما بالمواد التي تصنع منها المتفجرات، والذخائر، والأسلحة الصغيرة والأسلحة المضادة للدبابات مثل القنابل ذات الدفع الصاروخي.

٤٠ - وتتألف الجماعات الإجرامية المحلية من جماعتين متميزتين من التجار ومن المهريين. ولدى إحدى الجماعتين شبكة من الأشخاص تعمل في المنطقة الجغرافية التي تضم جنوب غرب الصومال، أي منطقة غيدو، والأراضي الواقعة على طول الحدود بين الصومال وإثيوبيا، وكيسمايو ومقديشيو. وهما متخصصتان في التجارة والنقل السريعين للمواد الشديدة الانفجار والمتفجرات الخام (المواد التي تُصنع منها المتفجرات، مثل الحبيبات ومتفجرات C-4، بخلاف الذخائر الجاهزة مثل قنابل الهاون، والألغام وغيرها من الذخائر).

٤١ - وفيما يلي شرح أكثر تفصيلاً لعمليات هذه الجماعة. تتجر هذه الأخيرة بمختلف أنواع الألغام الأرضية (TM-46 و TM-57) التي تفيد الأنباء بأن الضباط العسكريين الإثيوبيين يبيعونها بانتظام للجماعة. وعلاوة على ذلك، تحصل الجماعة على الألغام من المواقع الموجودة في منطقة غيدو. وعادة ما تُنقل الألغام التي تُجمع من الحقل بعربة يجرها حمار. وتُخزن الألغام التي يتم الحصول عليها من المصدرين في أربعة على الأقل من المخابئ الخرسانية المحصنة تقع في منطقة بولاهاوو. وبولاهاوو مدينة واقعة في منطقة غيدو بالقرب من مدينة مانديرا الكينية وقرب الحدود مع إثيوبيا. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تقريباً، كان ثمة ما مجموعه ٣٤٦ لغماً - تشمل خليطاً من طرازي TM-46 و TM-57 - مخزونة في المخابئ الأربعة.

٤٢ - وتُتزع عن الألغام محتوياتها المتفجرة في ورشات بولاهاوو. وتزيل الشبكة المتفجرة المتفجرات من الألغام وتعبئ المتفجرات في أكياس ٥٠ كلغ لبيعها. وتُباع المتفجرات المعالجة

بأسعار شتى حسب مكان البيع، إذ قد يصل السعر إلى ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للكيلوغرام الواحد.

٤٣ - وتُنقل المتفجرات بالشاحنات على إحدى طريقتين بريتين باتجاه كيسمايو. وتتجه إحدى الطريقتين من بولاهاوو عبر غرباهاري، وبارديري، وبوعالي، وجيليب وجامامي إلى كيسمايو. أما الطريق الثانية فتتجه من بولاهاوو عبر لوق، ودينسور، وساقو، وبوعالي، وجيليب وجامامي إلى كيسمايو. وفي كيسمايو، تُباع المتفجرات إلى أكبر المشترين للشبكات، وهو زعيم رئيسي للاتحاد، وهو مسؤول عن معقل الاتحاد في راشيامبوني. ويواصل الزعيم بعد ذلك نقل المتفجرات، وعادة ما يكون النقل بالسفينة إلى منطقة مقديشيو، إلى زعيم الاتحاد نفسه المسؤول عن مخيمات التدريب العسكرية.

٤٤ - وتتجر الشبكة باستمرار في المتفجرات علانية عن طريق الادعاء كذبا أمام المألأ بأن استخدام المتفجرات يقتصر على تفجير الصخور والحاجر للحصول على مواد البناء.

٤٥ - ولدى الجماعة الإجرامية المحلية الأخرى شبكة من الأشخاص تعمل أساسا في المنطقة الجغرافية التي تضم الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، وخليج عدن، والصومال ("بوتلاندا" - ميناء بوساسو البحري - سوق باكاراها للأسلحة - مقديشيو). وتتجر هذه الجماعة أساسا بالذخائر، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الثقيلة (الأسلحة المضادة للطائرات وللدبابات). وتنقل الأسلحة بمراكب شرعية وعلى الطرق. وأنشطة هذه الجماعة في مجالي التهريب والعمليات ثابتة تاريخيا. إذ ما فتئت تزود سوق باكاراها للأسلحة إرتوغتي في مقديشيو لعدة سنين خلال الحظر على توريد الأسلحة.^(٢)

دال - سوق باكاراها للأسلحة

٤٦ - يؤدي سوق باكاراها للأسلحة في إرتوغتي (انظر أيضا الفقرة ٤٣ من الوثيقة S/2004/604) دورا مركزيا في صفقات الأسلحة التي كشف فريق الرصد عنها خلال الولاية الحالية. وتتزايد عمليات تسليم الأسلحة إلى إرتوغتي، كما ارتفعت أسعار الأسلحة ارتفاعا حادا بسبب الطلب المرتفع عليها. ومن بين ٣٤ شحنة أسلحة كشف عنها فريق الرصد - تم ٢١ منها عن طريق سوق باكاراها للأسلحة، مما يعيد تأكيد الدور المركزي الذي تؤديه هذه السوق في تجارة الأسلحة وفي انتهاكات حظر توريد الأسلحة إلى الصومال.

(٢) تم التطرق لبعض جوانب عمليات سوق باكاراها للأسلحة التي وردت في التقرير السابق لفريق الرصد (S/2004/604).

٤٧ - وتمت صفقات أسلحة في سوق إرتوغتي شارك فيها كلا الطرفين خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير. وكان الغرض من صفقات الأسلحة بالنسبة لبعض أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية تحقيق ربح مالي شخصي فحسب، نظرا لأن لهم صلات تجارية تاريخية منتظمة بسوق الأسلحة.

٤٨ - واستخدم عدد من الأفراد السوق كوسيلة لبيع أو شراء الأسلحة التي تُجلب إلى الصومال في انتهاك للحظر على توريد الأسلحة. وترد تفاصيل مختارة في المرفق الثاني لهذا التقرير عن صفقات الأسلحة التي حقق فيها فريق الرصد والتي تمت عن طريق سوق الأسلحة في إرتوغتي، مع إيلاء اهتمام خاص بالجهة المتلقية في السلسلة التجارية لعمليات هذه الجماعة خلال فترة الولاية.

هاء - دور المالية والنقل والجمارك

١ - المالية

صادرات الفحم غير القانونية وإيرادات الميناء في كيسمايو

٤٩ - تعتبر الإيرادات المحصلة عن طريق هذه الأنشطة كبيرة. ولقد ذكر أن مجموعة تعارض الحكومة الاتحادية الانتقالية وتسيطر على جزء من الغابة بمنطقة وادي جوبا في الصومال، تقوم بدور رئيسي في هذه التجارة. ويتم تصدير ١٠ ٠٠٠ طن متري من الفحم تقريبا من الصومال كل شهر. ولقد قطعت أشجار مساحات كبيرة من الأراضي والأحراج والمزارع وحولت إلى فحم. وعلى سبيل المثال، فقد تم تصدير ١٣ ١٣٣ طن متري من الفحم، أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، من كيسمايو، إلى شركات تجارية بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن متوسط سعر الطن بلغ ٢٤٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبلغت الإيرادات الناجمة عن هذه العملية الواحدة فقط حوالي ٣ ١٥١ ٩٢٠ دولار.

٥٠ - ولم تستخدم أرباح هذه العملية لصالح الصوماليين العاديين الذين يعيشون بالمنطقة. وعوضا عن ذلك، فقد استخدمت لحشد المليشيات وشراء الأسلحة. وأدى استغلال الأحراج الصومالية غير القانوني إلى آثار بيئية سلبية جسيمة. وتوفر الغابات والأحراج حماية أساسية للتربة ومأوى لتوقي الرياح والأمطار وأشعة الشمس. ويؤدي الاستخدام العشوائي للمبيدات الحشرية أيضا، إلى تلويث موارد المياه مما يؤثر مباشرة على السكان والمواشي. وأثناء العقد الماضي، تقلصت الغابات المحدودة بالبلد بمعدل يندر بالخطر. ويعزى معظم ذلك

إلى قطع الغابات فيما تبقى من أحراج البلد، من جراء عمليات الإزالة التامة بسبب ازدهار تجارة الفحم غير القانونية.

٥١ - ويتحکم تحالف وادي جوبا حاليا في ميناء كيسمايو، ويحصل إيرادات من عمليات الميناء تبلغ تقريبا ٥٠٠ ٠٠٠ دولار شهريا من دولارات الولايات المتحدة. ومن أصل هذا المبلغ يحصل مبلغ ١١٢ ٠٠٠ دولار، "كضرائب" استيراد، و ٣٠٨ ٠٠٠ دولار "كضرائب" تصدير و ٥٧ ٠٠٠ دولار "كضرائب" رسو.

تزايد الطباعة غير القانونية للشلن الصومالي

٥٢ - يجري طبع شلنات صومالية مزورة في مقديشيو، ويزعم طبعها كذلك في نيروبي. ولقد تحولت عملية الطبع من البلدان الآسيوية إلى هاتين المدينتين. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وأثناء انتخاب الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعد انتخابها مباشرة، ارتفع سعر صرف العملة غير القانونية من ٢٥ ٠٠٠ شلن مقابل الدولار إلى ١٨ ٠٠٠ شلن مقابل الدولار. وفي بعض مناطق البلد مثل "بوتلاندا"، ارتفع معدل سعر الصرف إلى ١٣ ٠٠٠ شلن مقابل الدولار الأمريكي.

٥٣ - وتعزى تقلبات سعر الصرف في جزء منها، إلى زيادة تدفق العملة المزورة، والتي تفيد التقارير باستمرار طبعها. وتتراوح الطلبات من ٥٠ إلى ٥٠٠ مليون شلن يوميا، أي بمبلغ يتراوح من ٢ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (محسوبة بسعر صرف ٢٥ ٠٠٠ شلن صومال مقابل الدولار الواحد). ويبدو أن أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة على السواء ضالعون في عمليات الطباعة هذه. وتهتم الحكومة بالحصول على ما يكفي من الإمكانيات المالية قبل الانتقال إلى الصومال، بينما تحتاج المعارضة إلى المزيد من الأموال لدعم أنشطتها العسكرية المتزايدة.

٥٤ - وفي مقديشيو، يقال إن الطباعة تتم في منطقة تدعى "حوروا". وفي نيروبي تتم الطباعة في منطقة إيستلي، رغم أنه يبدو أن عملية الطباعة لا تستقر في نفس الموقع. وعلى سبيل المثال، طلب تاجر قات، أثناء الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، طباعة ٥٠٠ مليون شلن مزور قيمتها ٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ورفض "الطابعون" هذا الطلب بسبب ضآلة المبلغ المالي المطلوب، ونظرا لأن العملاء كانوا يطلبون طباعة ما يوازي ٣٠ ٠٠٠ شلن لكل دولار، في الوقت الذي يعرض فيه "الطابعون" ٢٥ ٠٠٠ شلن لكل دولار.

٥٥ - ويبدو أن هؤلاء "الطابعون" لديهم مخزون من الشلنات غير القانونية يعادل نحو ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهم يهربون العملة إلى الصومال عن طريق كينيا، ملفوفة في حزم ومخبأة في صناديق، وينقلونها في حافلات قديمة تسافر من نيروبي إلى غاريسا وليبوي بكينيا، ثم إلى ذوبلي في الصومال. وفور وصولها إلى الصومال، تُرسل العملة غير القانونية في نهاية المطاف إلى كيسمايو ومقديشيو عن طريق البر.

النهب

٥٦ - يحدث النهب لا محالة في كل مرة تقريبا تقع فيها مواجهة بين الفصائل في الصومال. ورغم أن المبالغ أو قيمة السلع ليست مبالغ كبيرة بالمقارنة مع المبالغ المحصلة من الأعمال التجارية غير القانونية الجيدة التنظيم، فإن أثرها ينال من تشغيل المئات من الأعمال التجارية الصغيرة القانونية، ومن الأسر والعمال. وفي حالات كثيرة، تستمر هذه الممارسة بالنيابة عن رب حرب معروف ضالع في المنازعات وتأييدها له. وأثناء عمليات النهب، تشمل الغنائم معظم الأشياء القيمة. وهي تتضمن الملابس، والنقود من تجار العملات الأجنبية والعقائير من الصيدليات والهواتف النقالة والحليب المجفف. وتتراوح المبالغ بين بضعة دولارات إلى ما قيمته أكثر من ١٠٠٠ دولار بالشلنات في كل مرة.

٥٧ - ويمكن استخدام مثال لبيان ما تقدم ذكره. ففي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، داهمت واداجير ٤ مركبات تقل حوالي ١٠٠ رجل من رجال المليشيا، يعتقد أنهم مواليون للتحالف الذي يرأسه الشيخ يوسف محمد سعيد إندوهادي، الذي يؤيد تحالف وادي جوبا، برئاسة العقيد باري هيرالي، وتفيد التقارير أنهم نهبوا ٨ بيوت خاصة، ومخزنا للمواد الطبية، إلى جانب مركز طبي تديره كيسسيما والمدرسة الابتدائية. وبعد ٦ أيام، اجتمع نفس التحالف تعززه قوات من شايبلاما السفلى وبعض جماعات المليشيا الأخرى بتحالف وادي جوبا في ذوبلي على بعد ٢٠٠ كيلومتر شمالي كيسمايو، من أجل دعم المواجهة ضد مليشيا الجنرال "مرغان". وقدم التحالف المساعدة لتحالف وادي جوبا لدحر الموالين للجنرال مرغان. وفي نفس الوقت، نُهب الكثير من الأعمال التجارية. وتضم السلع المسروقة آلات أخذت من محل تجاري للاتصالات السلكية واللاسلكية.

الهبات ورسوم التعليم وجمع الأموال

٥٨ - يقال إن الأموال المخصصة للاتحاد في شايبلاها السفلى، تحصل في بعض الأحيان، من بعض الجمعيات الخيرية أو من منظمات غير حكومية. ويجري، مرتين في السنة، تحويل مبالغ مالية كبيرة عن مقاصدها، وهي أموال تبرع بها منظمات في دول الخليج لدعم الجمعيات الخيرية والمدارس بالصومال، ولا سيما في مقديشيو. وتشير المعلومات إلى أن هناك

شخص بارز في كيسمايو، يبدو أنه أمين خزانة المنظمة في شايلاها السفلى، قد تلقى مؤخرًا تمويلًا من جهات مانحة بدول الخليج. وفي بعض الحالات، يعزى تحويل وجهة الأموال إلى برامج تراجع حساباتها مراجعة سيئة أو بصورة غير سليمة. وتعد عملية نقل مبالغ مالية كبيرة عملية في غاية البساطة، حيث يحملها عادة مسافرون على رحلات جوية متجهة إلى الصومال.

٥٩ - وبالإضافة إلى قدرات الاتحاد العسكرية، فهو يُعد قوة اقتصادية قوية في جنوبي الصومال. ولقد ذُكر أن الاتحاد يملك بعض المدارس والجامعات في مقديشيو، وفي مناطق أخرى في جنوبي الصومال. ويبدو أنها تحصل ٣٠٠ دولار كل ثلاثة أشهر من كل طالب. وتمنح منظمات في دول الخليج جزءًا كبيرًا من هذه الأموال. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ١٠٠ ٠٠٠ طالب تقريبًا يستفيدون من هذه الهبات. ولذا، فإن إيرادات الاتحاد من هذا المصدر كبيرة. وتشكل عملية جمع الأموال مصدرًا آخر من مصادر إيرادات الاتحاد. وعلى سبيل المثال، فقد تم تنظيم مناسبة لجمع الأموال في كيسمايو، أثناء الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، جُمع فيها مبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار.

الشبكات المالية

٦٠ - وبالإضافة إلى الأسلحة المشتراة من الأسواق المحلية بالصومال، فإن هناك شبكة جيدة التنظيم يزعم أنها تقوم بدعم عمليات التهريب التي تتيح لبعض أرباب الحرب إحضار أسلحة إلى البلد. ويمكن عرض هذه العملية على النحو التالي: يطلب رب حرب صومالي "استيراد" أسلحة إلى الصومال. وهناك وسيط مالي صومالي يتمتع بالدعم وإمكانية الوصول إلى الأعمال التجارية التي تمارس أعمالًا تجارية استراتيجية في مجال التجارة والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الجوي وتحويل الأموال والأعمال التجارية التي لها فروع في الصومال والبلدان الأجنبية. وفي بعض الأحيان، يظهر الوسيط كرئيس للعديد من تلك الأعمال التجارية.

٦١ - وبعد تقديم الطلب يطلب الوسيط فتح اعتماد قد يصل مقداره إلى ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وحينما تتم الموافقة على منح الأموال، يُفتح خطاب اعتماد لدى أحد المصارف. وقد ترد مواصفات السلع الأساسية المراد اقتناؤها على أنها أغذية أو أجهزة كهربائية منزلية أو قطع حواسيب أو قطع غيار للسيارات أو أجهزة تُستخدم للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٦٢ - وفي الصومال، يسدد رب الحرب نصيب الوسيط عن طريق الخدمات التي يقدمها تاجر أو سمسار يتعامل في التحويلات البديلة وقد يكون أيضًا طرفًا في الشبكة أو المجموعة

الاقتصادية. ويتلقى تاجر التحويلات هذا الأموال بالعملة الصعبة، بدولارات الولايات المتحدة في غالب الأحيان، ويقوم بتحويلها إلى مكتب التحويلات الأجنبي المعني. ثم يسحب الوسيط تلك الأموال من فرع التحويلات ويودعها في المصرف الذي فُتح لديه خطاب الاعتماد في بادئ الأمر.

٦٣ - وبغية التقليل من أي شبهة قد تحوم حول العملية، يزود الوسيط السلطات الحكومية (الموائى والجمارك) والمصارف بنسخ من وثائق النقل (سند الشحن، وبيان الشحنة وما إلى ذلك) والفواتير، مُستخدماً في ذلك المعلومات والمواصفات المذكورة أعلاه، لإظهار مشروعية العملية. ومن المرجح تسليم شحنات الأسلحة باستخدام نقاط مسافة قبل وصولها إلى الصومال. ويغتنم مهربو الأسلحة فرصة كون السلطات تركز بشكل أكبر على السلع المستوردة إلى بلدانها. وبسبب ارتفاع حجم الشحن وبعد الأخذ بسياسة تسريع التجارة الخارجية، يقل مستوى تفتيش الجمارك للشحنات التي مرّت بمرحلة المسافة.

النقل

٦٤ - **النقل الجوي:** يصل عادة متوسط عدد الرحلات الجوية التي تمر في المجال الجوي للصومال إلى حوالي ٢ ٥٠٠ رحلة كل شهر. غير أنه خلال فترة الولاية، انخفض هذا العدد إلى ٢ ٣٠٠ رحلة. ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة تناهز ٥٥ في المائة من حركة المرور تعود لحركة الطائرات التي تمر في أجواء البلاد. وتشكل تجارة القات نسبة ٢٠ في المائة من حركة النقل. وتعود نسبة تقارب ١٥ في المائة لحركة نقل المسافرين والبضائع بشكل رئيسي وتقوم بها شركات طيران مسجّلة لها رحلات تصل إلى الصومال قادمة أساساً من إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وجيبوتي وكينيا. ويندرج ما تبقى من حركة المرور ضمن تسمية الرحلات الجوية "الإنسانية" التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية أخرى.

٦٥ - ويمكن أن يُعزى تناقص استخدام النقل الجوي لانتهاك حظر توريد الأسلحة خلال فترة الولاية إلى عدة عوامل هي: الإنفاذ الصارم للوائح المتعلقة بخدمات النقل الجوي من بلدان الخليج المجاورة، وقلة الموارد المالية الموجودة بين أيدي أرباب الحرب، وتركز مصادر الأسلحة والذخيرة، ومدى إحاطة فريق الرصد بمجريات الأمور وتعاونه مع سلطة الطيران المدني المؤقتة في الصومال التي تعنى بالرحلات الجوية الداخلة إلى الصومال والمنطلقة منه، وسهولة استخدام وسيلة النقل البحري وفعالته النسبية من حيث التكلفة. ولم تكشف التحقيقات التي أجراها فريق الرصد خلال فترة ولايته عن أي عمليات نقل جوي كبرى للأسلحة، خلافاً لما كان معتاداً للغاية خلال الفترة الأولى من عمل فريق الخبراء. غير أن

ذلك لا يستبعد وصول شحنات صغيرة من الأسلحة إلى الصومال بواسطة الرحلات الجوية المسجّلة.

٦٦ - وما زالت أنشطة الطيران المدني في مطارات الصومال بعيدة تماما عن كل رقابة، خاصة في الجنوب حيث تدخل عمليات المطارات تحت سيطرة مختلف أرباب الحرب ورجال الأعمال. وحتى في المناطق التي يوجد بها قدر من الرقابة من قبل "مسؤولين" يمثلون إحدى المناطق، فإن أنشطة الطيران الجارية على الأرض لا تلي بالضرورة المعايير التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي. فعلى سبيل المثال، وبالرغم مما تتمتع به سلطة الطيران المدني المؤقتة في الصومال من سلطة في مجالي التنظيم والإشراف على السلامة، أغلقت سلطات مطار هرغيسا من جانب واحد ذلك المطار، في مطلع عام ٢٠٠٥ وهو أهم مطار في الصومال من حيث حركة الطيران، لإعادة تغطية المدرج بطبقة عازلة. ومن المنتظر ألا يعاد فتح هذا المطار أمام حركة الطيران إلا بنهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٦٧ - هذا ولم تُبلغ سلطة الطيران المدني المؤقتة في الصومال قط بإغلاق هذا المطار، والواضح أن العمل الذي يُنجز لا يتم تحت إشراف هيئة ذات كفاءة في مجال الملاحاة الجوية. والدليل على ذلك أن المطار أُغلق لمدة طويلة للغاية. وفي الأحوال العادية، لا تستلزم عملية تغطية المدرج بطبقة عازلة بالضرورة إغلاق المطار. وإزاء هذا الوضع، من الصعب للغاية تحديد ما يجري في مطارات الصومال تحديدا قاطعا، خاصة ما يتعلق بشحنات الأسلحة بأنواعها.

٦٨ - وما دامت الطائرة قادرة على تجنب المناطق الخاضعة لعمليات تفتيش صارمة أو بإمكانها تجنب التفتيش السليم بطريقة ما يكون سهلا ومأمونا نسبيا إدخال الأسلحة بأنواعها إلى الصومال بكميات صغيرة. وهذا أحد الأسباب الرئيسية التي تقتضي القيام بعمليات تفتيش صارمة للطائرات المغادرة إلى الصومال في مطارات الدول المجاورة ودول المنطقة.

٦٩ - **النقل البحري:** الساحل الصومالي أطول السواحل الأفريقية، وتنتشر على طولهِ موانئ صغيرة وأماكن للرسو حيث لا توجد مراقبة تقريبا، وحيث لا تُراعى بتاتا لوائح النقل البحري الدولية. وهذا الساحل ملاذ آمن لشحنات الأسلحة والدليل على ذلك العديد من حالات انتهاكات حظر توريد الأسلحة المبلّغ عنها والتي استخدمت فيها الموانئ البحرية. وقد حقق فريق الرصد في البعض من هذه الحالات خلال فترة ولايته هذه. وقام منتهكو حظر توريد الأسلحة، مستغلين التجارة الساحلية التقليدية القائمة بين مياه غرب المحيط

الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر والخليج العربي، بالجمع بين هذه التجارة ونقل شحنات الأسلحة، وفي بعض الحالات بالاتجار بالأسلحة مباشرة عن طريق البحر.

٧٠ - ومن الناحية الرسمية، فإن أهم الموانئ العاملة في الصومال والتي تؤمها سفن أعالي البحار والسفن الضخمة هي بربرة وبوساسو وكِسمايو، (ما زال ميناء مقديشو مغلقاً). غير أن تحقيقات أُجريت مؤخراً كشفت أن البعض مما يسمى الموانئ الصغيرة وأماكن الرسو الساحلية قادرة أيضاً على مناولة بعض سفن أعالي البحار. فعلى سبيل المثال، ورد أن ميناء المعن قادر على استيعاب حوالي عشر سفن حمولتها ٢٠ ٠٠٠ طن في وقت واحد، ولديه القدرة على مناولة حوالي ٨ ٠٠٠ طن في اليوم.

٧١ - وتشهد السواحل الصومالية أحد أعلى معدلات القرصنة البحرية في العالم. فعلى سبيل المثال، وقعت جميع حوادث القرصنة الـ ٤٧ التي أُبلغت بها المنظمة البحرية الدولية في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في شرق أفريقيا، على امتداد المياه الساحلية الصومالية. ولا يعكس هذا الرقم سوى الحوادث التي يُبلغ عنها رسمياً. فالعديد من أعمال القرصنة واللصوصية المحضنة التي تحدث في أعالي البحار على امتداد السواحل الصومالية والتي تقع ضحية لها بعض السفن الأجنبية المسجّلة لا يُبلغ عنها، خاصة بعد دفع الفدية لقطاع الطرق الصوماليين.

٧٢ - وقد أدى تزايد تطور المراكب الشراعية التقليدية المصنوعة من الخشب، إضافة إلى عدم خضوعها لقوانين محددة وعدم تسجيلها بالشكل المناسب (في الصومال على الأقل)، إلى جعلها الوسيلة المفضلة لمنتهكي حظر توريد الأسلحة، خاصة الأسلحة الآتية من دول الخليج المجاورة. ومعظم المراكب الشراعية المستخدمة لتهرب الأسلحة مزودة بمحركات ومجهزة بالنظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) وغيره من الوسائل الملاحية والبحرية المتقدمة. بيد أن هذه المراكب كانت تُعتبر في ما مضى كبيرة حينما كانت حمولتها تصل إلى ١ ٠٠٠ طن، فإن معظم ما يُستخدم منها الآن لنقل شحنات الأسلحة تصل حمولته إلى ٥ ٠٠٠ طن. ويعود البعض من هذه المراكب الشراعية الكبيرة لمالكين أجانب وهي غير مسجّلة في الصومال. وعادة ما تبهر دون بيان بالشحنة التي تقلّها وقائمة بأسماء أفراد الطاقم وغيرهما من الوثائق اللازمة بموجب القانون.

٧٣ - وبسبب الاستخدام التقليدي لهذه المراكب في التجارة الساحلية وكونها معروفة بأنها تُستخدم بالدرجة الأولى في الصيد، فقد تمكن البعض منها من الإفلات من أعين مراقبي فرقة العمل المشتركة - القرن الأفريقي المتمركزة على امتداد سواحل جيبوتي. وبعد أن أصدرت المنظمة البحرية الدولية شروطاً إلزامية تقتضي من جميع الموانئ الامتثال للمدونة الدولية لأمن

السفن والمرافق المرفئية بنهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤، أصبح استقبال السفن الضخمة في الموانئ الصومالية صعباً ومكلفاً وخطراً للغاية لأن الصومال لم تمتثل لهذه الشروط. ومن الناحية الفنية، من غير الممكن الحصول على تأمين "قانوني" للسفن التي ترسو في الموانئ الصومالية.

٧٤ - ولتجاوز الصعوبات المذكورة أعلاه، يقوم منتهكو حظر توريد الأسلحة الآن بشحن الأسلحة في حاويات متجهة مباشرة إلى أحد موانئ دولة مجاورة، جنوب غرب الصومال، وبمساعدة مسؤولين محليين، يتولون الحاويات وينقلونها في شاحنات متجهة برا إلى الصومال. وخلال فترة الولاية الحالية، وردت أنباء عن حدوث ثلاثة انتهاكات من هذا القبيل وتم التحقيق فيها. ويتعلق البعض من هذه الشحنات أسلحة وذخيرة آتية من خارج المنطقة وبلدان الخليج المجاورة. وإضافة إلى ذلك، وبالرغم من المخاطر، ما زالت السفن الأجنبية المسجلة ترسو في موانئ الصومال وتستخدم في انتهاك لحظر توريد الأسلحة. وقد علم فريق الرصد بحوالي أربع من تلك الحالات خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. وبالنظر إلى تزايد قدرة بعض الموانئ الصغيرة، أصبح من المعروف أن بعض السفن الأجنبية المستخدمة في تجارة الفحم الحجري والفواكه والخضراوات استخدمت أيضا في نقل شحنات الأسلحة.

٧٥ - **النقل البري:** على نحو ما نوقش في الجزء الثاني من هذا التقرير، ما زالت شبكة الطرقات تُستخدم بفعالية لتوزيع الأسلحة داخل البلد. وأثناء النقل البري للأسلحة والذخيرة يرافق هذه الشاحنات في كل الحالات تقريبا عدة شاحنات صغيرة تقل أفرادا من الميليشيات ومن "التقنيين". ويتم سلفا إخطار جميع أرباب الحرب وقادة الفصائل الذين يسيطرون على حواجز الطرق ونقاط التفتيش الموجودة على طول الطريق. وهذا كله جزء من شبكة ممتدة معنية بصنفاة نقل الأسلحة ويُحتسب ضمن إجمالي تكلفة نقل الأسلحة. وكانت ثمة حالات قام فيها أرباب الحرب المتناحرون بنهب الأسلحة أو مصادرتها أو منعها من المرور بسبب عدم كفاية المبلغ المدفوع نقدا أو عينا، أو عدم اتخاذ الترتيبات اللازمة قبل الوصول إلى نقاط التفتيش.

٧٦ - **الجمارك:** بخصوص الحالة الراهنة لتدفق الأسلحة إلى المنطقة، لا بد من زيادة عدد أفراد الجمارك وأفراد ضبط الحدود من أجل تنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال تنفيذا فعالا. ومع أن سلطات الجمارك أبدت إرادتها السياسية للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تحسين الامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال، تشير تدفقات الأسلحة إلى المنطقة التي تبعث على القلق إلى أن اللجوء لأسلوب التحايل على إشراف الجمارك ومراقبتها لنقل الأسلحة إلى الصومال يقتضي من سلطات الجمارك الإقليمية رصد مزيد من الموارد لمكافحة هذه الجريمة الجمركية الخطيرة.

٧٧ - وتشمل الأساليب التي يلجأ إليها منتهكو حظر توريد الأسلحة للإفلات من إشراف الجمارك ومراقبتها ما يلي:

(أ) يعتبر تزوير التصريحات الجمركية أو وثائق الشحن أكثر الجرائم الجمركية تواترا. ويُعتقد أن نسبة مئوية معينة من تجار الأسلحة تستخدم هذه الطريقة للإفلات من إشراف الجمارك. وادعى أفراد الجمارك الإقليميون أن المهربين يستخدمون هذه الطريقة في غالب الأحيان للتحايل على رقابة الجمارك.

(ب) على الرغم من أن التصريح الذي يقدمه الناقل أو المرسل إليه أو وكيل الشحن قد يكون تصريحاً قانونياً، إلا أنه يتم إخفاء الأسلحة النارية أو غيرها من السلع المهربة في شحنة قانونية باستخدام طرق مختلفة لخداع الجمارك؛

(ج) يشكل استخدام أماكن غير رسمية لعبور الحدود وسيلة أخرى من الوسائل الرئيسية للإفلات من تفتيش الجمارك وغيرها من هيئات إنفاذ القانون عند الحدود. ففي المنطقة الحدودية الغربية الفاصلة بين كينيا والصومال، أدى عدم ضبط الحدود إلى جعل الاتجار غير المشروع بالأسلحة مشكلة خطيرة بالنسبة للحكومة والمدنيين على حد سواء.

(د) ك ممارسة اعتيادية، نادراً ما يقوم أفراد الجمارك بتفتيش السلع العابرة تفتيشاً فعلياً. وقد يقوم هؤلاء الأفراد بتفتيشها فعلياً إلا إذا تلقت الجمارك معلومات أو كانت لديها أسباب كافية تبعث على الاعتقاد بأن شحنة ما لها صلة بعملية عبور غير قانونية.

٧٨ - ومن الجلي أن المعلومات والاستخبارات هامة جد لكون السلطات الجمركية تعتمد عليها في إجراء تفتيش فعلي للشحنة العابرة. وتشير الإحصاءات إلى أن ما صادره موظفو الجمارك من أسلحة في بلدان شرق أفريقيا جد قليل مقارنة بالأرقام المتعلقة بمناطق أخرى. ويمكن تعليل ذلك بكون عمليات مصادرة الأسلحة عند الحدود عادة ما تأتي ثمرة لجهود مشتركة بين الأجهزة الجمركية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون، ومن ضمنها سلطات الشرطة. وتكون سلطات الشرطة في بعض الأحيان المصادر الرئيسية لإحصاءات عمليات مصادرة الأسلحة.

٧٩ - وقد كلف مجلس الأمن في الفقرة ٣ (د) من قراره ١٥٥٨ (٢٠٠٤)، فريق الرصد على: "أن يواصل العمل عن كثب مع اللجنة بشأن توصيات معينة تتعلق بالتدابير الإضافية الرامية إلى تحسين الامتثال لحظر توريد الأسلحة". وقد ركز فريق الرصد، مقارنة بولايته السابقة، على التدابير والإجراءات الإقليمية التي يمكن أن تحسّن حظر توريد الأسلحة بسرعة

وفعالية. وينبغي لأجهزة الجمارك الإقليمية أن تركز بداية على تبادل المعلومات الاستخباراتية الجمّعة، وعلى العمليات للحيلولة دون الاتجار غير القانوني بالأسلحة.

٨٠ - فعلى سبيل المثال، بدأت الشبكات الجمركية الإقليمية في بلدان شرق أفريقيا التي ما انفكت تتعاون وتتشاور مع فريق الرصد، تتخذ تدابير خاصة بشأن التعاون الإقليمي للحد من تدفق الأسلحة عبر الحدود في أوائل عام ٢٠٠٥.

٨١ - وبخصوص الدور الفريد الذي تضطلع به الجمارك في إنفاذ القانون على الحدود، من المهم تشجيع سلطات الجمارك الإقليمية على زيادة قدراتها في الكشف عن عمليات نقل الأسلحة والذخيرة التي تتم بصورة غير قانونية عبر الحدود. وينبغي اعتبار مهام منظمة الجمارك العالمية وأنشطة تعاون سلطات الجمارك الإقليمية في بلدان شرق أفريقيا على نفس القدر من الأهمية.

رابعا - أمثلة لانتهاكات حظر توريد الأسلحة

٨٢ - تستند أمثلة انتهاكات حظر توريد الأسلحة المبينة أدناه إلى دراسات حالات إفرادية أجراها فريق الرصد. وتنطوي دراسة الحالة الإفرادية عادة على التفاصيل المرتبطة بشحنة معينة من الأسلحة. وتبين هذه الدراسة كما تفسر قدر الإمكان جميع المعلومات الموثوقة والمشهود بصحتها (بما فيها أي وثائق، وملفات حاسوبية، وصور فوتوغرافية، وتفاصيل قدمها شهود عيان، وغير ذلك) المرتبطة بالشحنة، إلى جانب تسلسل الأحداث والأشخاص الذين لهم صلة بالشحنة.

دراسة الحالة الإفرادية رقم ١

شبيلاها السفلى - الصومال

الانتهاكات: اشترى رجل الأعمال الشيخ يوسف محمد سعيد إندوهاد، وهو رب حرب ومحافظ صومالي بارز، مجموعة متنوعة من الأسلحة واستلمها، وترد تفاصيلها أدناه:

التواريخ: ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ يوم ٧ أو ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أو نحو ذلك؛ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

الموجز: حصل هذا الشخص على أسلحة من سوق بكاراها - إيرتوغتي للأسلحة مقديشيو وكذلك من مصادر أخرى. وعلم فريق الرصد حتى الآن بإتمام خمس صفقات لشراء الأسلحة من إيرتوغتي، وبصفقة أخرى مباشرة من دولة خليجية مجاورة.

صفقات الشراء من سوق إيرتوغتي:

٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤: أسلحة صغيرة معظمها من الذخيرة، من سوق بكاراها للأسلحة وهي بصورة رئيسية للمدفع مضاد للطائرات طراز ZU-23 ومدفع taranteste (وهو مدفع أنبوبي الشكل مضاد للدبابات أحادي الطلقات ويركب على شاحنة)؛ ومدفع waaqle (مدفع مضاد للدبابات لكنه أصغر من المدفع السابق ذكره)؛ ومدفع B-10 وقذائف صاروخية من طراز RPG-7؛

يوم ٧ أو ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ أو نحو ذلك: مجموعة متنوعة من الذخيرة؛

٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤: ٤٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 ومجموعة متنوعة من الذخيرة؛

٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥: مدفع واحد من طراز Zu-23 و ٣٠ بندقية هجومية من طراز AK 47 ومجموعة متنوعة من الذخيرة؛

يقوم ممثلان شخصيان للشخص المذكور أعلاه بالاتفاق على صفقات لشراء الأسلحة من إيرتوغتي لحسابه وباسمه، وهما يمارسان نشاطهما بالأساس من داخل سوق السلاح. وتكمن مهمتهما في معرفة الأسلحة المتوافرة من حيث نوعها وكميتها وأسعارها. وهما على اتصال دائم بهذا الشخص الذي يُطلعهما على تفاصيل ما يحتاجه من أسلحة.

صفقات الشراء التي تتم مباشرة من سوق أسلحة تابعة لدولة خليجية مجاورة:

في يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وصلت سفينة مسجلة في بلد أجنبي من دولة خليجية مجاورة إلى ميناء ماركا جنوب مقديشيو وتقل على متنها شحنة أسلحة. وضمت تلك الأسلحة مدافع رشاشة من طراز PKM، ومنصات إطلاق قذائف RPG 7، وقنابل يدوية، وألغام مضادة للدبابات، ومختلف أنواع الذخيرة و TNT (متفجرات). وكانت هذه الشحنة مشتركة بين الشخص المذكور أعلاه ورجلين آخرين، هما الشيخ حسن ضاهر عويس واللواء محمد نور جلال. ويرتبط الثلاثة بتنظيم الاتحاد. وقامت شركة تجارية وهمية بتنظيم هذه الشحنة.

وحين وصلت السفينة إلى ميناء ماركا، كانت ترفع العلم الصومالي. وحينما عادت إلى المياه الإقليمية للدولة الخليجية المجاورة ذاتها، غيرت علمها لتحاكي أي مشاكل محتملة مع سلطات تلك الدولة، أي أجهزة الشرطة والجمارك.

مصدر الأموال لصفقات شراء الأسلحة:

تُمول صفقات شراء الأسلحة بواسطة الأموال التي يجمعها الأشخاص الثلاثة المذكورين أعلاه من مصادر مختلفة في المنطقة الموحدة تحت سيطرة/إدارة كل منهم، بما فيها "الضرائب" والإيرادات من التجار ورجال الأعمال وميناءي ماركا وبراو، والمطارات، ونقاط التفتيش على الطرق، والمزارع (المنتجات الزراعية)، وشركة الصيد في المحيط، وعمليات مزارع المخدرات، والمنظمات غير الحكومية. ويسدد مرتبات الميليشيا من هذه الإيرادات شهريا، بما في ذلك الأفراد المقربين منه (المستشارون والشركاء المقربون)، وشيوخ العشائر، ويقوم بشراء الأسلحة. وبعد تسديد الأموال المذكورة، يُعاد ما تبقى، أي ما يعادل ٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، تقريبا، لنفقاته الشخصية.

دراسة الحالة الإفرادية رقم ٢

مقديشيو، الصومال

الانتهاك: قام رجل أعمال بارز، يدعى بشير رجع، مقيم بمقديشيو، بشراء واستلام ثلاث حاويات شحن تحتوي على متفجرات.

التاريخ: في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أو حوالي هذا التاريخ.

موجز: لدى فريق الرصد وثائق تشير إلى أن جهة شحن هذه الأسلحة موجودة بالمملكة المتحدة. وتشير نفس الوثائق كذلك، إلى أن الشحنة وضعت في سفينة حاويات في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بمدينة أنتورب، في بلجيكا. وتشير قسيمة الشحن إلى أن المحتويات هي "كيماويات زراعية" للنقل العابر إلى بوكافو، في كينيو الجنوبية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أو حوالي ذلك التاريخ، وصلت سفينة الحاويات إلى مومباسا، بكينيا. وأفرغت شحنة الأسلحة السرية في مومباسا. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قامت شركة إرسال الشحنات وتخليص البضائع، وهي تعمل أيضا كواجهة لمنظمة إجرامية عبر وطنية ضالعة في هذه الشحنة، بالعمل كوكيل لجهة شحن الحاويات عن طريق تناول جميع الإجراءات اللازمة لدى سلطات الجمارك في مومباسا. وقد موا، ضمن أنشطة أخرى، ووثائق مصاحبة للحاوية إلى سلطات الجمارك. ثم استعرضت سلطات الجمارك الوثائق للتأكد من امتثالها لقواعدها الجمركية ذات الصلة، ووافقت، بدون تفتيش محتويات الحاوية، على الإفراج عنها من الميناء من أجل مواصلة شحنها إلى جهة الوصول المشار إليها في الوثائق. ومع ذلك، فإن الوثائق المصاحبة للحاوية هي ووثائق زورها جهة الشحن، وعضو آخر في المنظمة الإجرامية عبر الوطنية، من أجل تضليل السلطات بشأن المحتويات الفعلية للحاويات.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، حُملت شحنات الأسلحة، التي كانت لا تزال في الحاويات الثلاث ذاتها، في ثلاث مركبات شحن في مومباسا. وقام أعضاء من المنظمة الإجرامية عبر الوطنية، التي تعمل على تيسير النقل السري للمتفجرات، بوضع الترتيبات الخاصة بالشاحنات البرية. وعضوا عن نقل الحاويات إلى جهة الوصول المشار إليها في الوثائق المصاحبة للشحنة، فقد نقلوا الحاويات إلى شمال مومباسا.

وسافروا لمدة ٤٥ دقيقة تقريبا، ووصلوا إلى مدينة ساحلية صغيرة، حيث أخذ جزء من المتفجرات من الحاويات وعبئ في شاحنتين. ثم تحركت الشاحنتان إلى الشمال بمحاذاة الساحل إلى واتامو، بكينيا، حيث وصلتنا إلى نقطة لشحن القوارب. ونقلت المتفجرات إلى قارب. وأجرت الشاحنتان ما مجموعه ثلاث رحلات بين المدينتين الساحليتين إلى حين إكمال نقل جميع المتفجرات من الحاويات.

ونقل القارب المتفجرات إلى كيسمايو، بالصومال. ومن كيسمايو وزعت المتفجرات على مناطق أخرى. بما في ذلك ماركا بالشمال وراشيامبوني بالجنوب، في الصومال.

مصدر أموال شراء الأسلحة

لا يعرف فريق الرصد المصدر المحدد للأموال المخصصة لشراء الأسلحة. ومع ذلك، ووفقا للمعلومات التي حصل عليها فريق الرصد، فإن مشتري الأسلحة هو رجل أعمال كبير في شمال مقديشيو، وهو بشير رعج. وهو يسيطر سيطرة كبيرة على الأنشطة التجارية المتعلقة بمرفأ المعن، الواقع على الساحل شمال مقديشيو.

خامسا - التنسيق مع الدول المجاورة ومع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات

ألف - الدول المجاورة

٨٣ - أثناء فترة ولاية فريق الرصد هذه، أملت طبيعة التحقيقات أساسا زيارات الفريق إلى الدول المجاورة. وينبغي الإشارة إلى أنه قد تم الإبقاء على اتصالات مع بعض جهات التنسيق الرسمية الحكومية الدولية عند الاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قابل فريق الرصد أيضا مسؤولين بالمصرف المركزي بالإمارات العربية المتحدة أثناء إحدى زيارات الفريق لذلك البلد.

٨٤ - كينيا: قابل الفريق في عدة مناسبات مسؤولين عن الحكومة الكينية أثناء فترة ولايته، وبالتحديد، فقد قابل مسؤولين من وزارة الخارجية ومكتب الأمن الوطني التابع للرئيس. وأبلغ فريق الرصد أن تقريره (S/2004/604) قد طرح للمناقشة أثناء إحدى اجتماعات اللجنة الاستشارية المعنية بالأمن الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأبلغ فريق الرصد كذلك

بأنه قد تم إنشاء فرقة عمل لكي تتناول بالتحديد بعض النتائج والمسائل الواردة في تقرير فريق الرصد بشأن كينيا.

٨٥ - اليمن: وحسبما ورد في الفقرة ١٧٠ من تقرير فريق الرصد السابق (S/2004/604)، فإن فريق الرصد لا يزال ينتظر الردود على قائمة أسئلته المقدمة إلى الحكومة اليمنية أثناء زيارة فريق الرصد لليمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ففي أثناء جلسة أجزاها ممثل البعثة اليمنية لدى الأمم المتحدة لإطلاع أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، على مجريات الأمور وحضرها أيضا أعضاء من فريق الرصد، أبلغهم أن المسؤولين اليمنيين قد اعترضوا سفينة تحمل أسلحة متجهة إلى الصومال في عام ٢٠٠٢ وسفينة أخرى مماثلة في عام ٢٠٠٤.

٨٦ - ومن المهم الإشارة إلى أنه أثناء نفس الجلسة، قام الممثل اليمني أيضا، بإبلاغ اللجنة بأن الردود التي طلبها فريق الرصد قد قدمت إلى مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن. ومع ذلك، فلم يستلم فريق الرصد تلك الردود إطلاقاً. ولذا، فقد أرسل فريق الرصد رسالة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى الحكومة اليمنية يطلب فيها المزيد من المعلومات بشأن الاعتراضات البحرية المذكورة أعلاه. وذكرت الحكومة أيضا بأن فريق الرصد لا يزال في انتظار الردود على أسئلته، والتي وعدت السلطات بتقديمها إلى فريق الرصد في أيار/مايو ٢٠٠٤. وترد في المرفق الثالث من هذا التقرير، قائمة الأسئلة المقدمة.

باء - المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

الاتحاد الأفريقي

٨٧ - يلتزم الاتحاد الأفريقي بتطبيق وإنفاذ حظر الأسلحة على الصومال، ويواصل فريق الرصد العمل بشكل مباشر مع الاتحاد الأفريقي في هذا الشأن. وحضر عضوان من أعضاء فريق الرصد ومستشار للأسلحة ندوة التخطيط المعنية بالاستقرار في الصومال أثناء الفترة الانتقالية نظمها الاتحاد الأفريقي في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في أديس أبابا، في إثيوبيا. وشارك في الندوة ممثلون عن اللجنة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، والحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

٨٨ - وقام فريق الرصد، في الندوة، بدور نشط في المناقشات وشارك كعضو في إحدى الأفرقة المخصصة للمناقشات. ولفت فريق الرصد انتباه المشاركين إلى وجود حظر على الأسلحة في الصومال، وضرورة قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية أو أي منظمة (بما في ذلك

الاتحاد الأفريقي) أو دولة ترغب في مساعدة تلك الحكومة عن طريق تقديم مواد عسكرية أو غيرها من المواد ذات الصلة، بالاتصال بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لطلب استثناءات مؤقتة أو الإعفاء من حظر الأسلحة المفروض على الصومال وفقا للفقرة ٣ من القرار ١٣٥٦ (٢٠٠١).

٨٩ - وشارك فريق الرصد في صياغة الفقرة ٤ (٩) من البيان الرسمي لندوة التخطيط والذي وزع في نهاية الندوة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عقد فريق الرصد، أثناء الندوة، اجتماعات مع ممثلي مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومن بين البنود التي بحثت تنسيق بعثات الاستطلاع المقبلة التي سترسل إلى الصومال، ودور فريق الرصد في المستقبل في ضوء التطورات السياسية الجديدة بالصومال، وتبادل المعلومات.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

٩٠ - حافظ فريق الرصد، خلال مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤، تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على اتصالات مباشرة مع رئيس عملية السلام في الصومال. ووفرت هذه الاتصالات معلومات قيمة لفريق الرصد عن الدينامية السياسية الصومالية في عملية السلام، والأحداث التي أدت إلى إكمال العملية بنجاح. وأسفرت المعلومات ذات الصلة بشأن آليات البرلمان الاتحادي الانتقالي الصومالي فضلا عن أعضاء البرلمان عن مساعدة فريق الرصد في تحقيقاته. وساعدت الاتصالات التي أجريت مع رئيس عملية السلام في الصومال أيضا على تعزيز التهديدات والعواقب المحتمل أن يواجهها كل من يخالف حظر الأسلحة بالنسبة لأولئك الذين يحضرون مؤتمر السلام، وعملت بالتالي كرادع ممكن لمجمل انتهاكات حظر الأسلحة بالنسبة لأعضاء البرلمان الجدد.

المنظمة البحرية الدولية

٩١ - ظل فريق الرصد على اتصال مباشر بالمسؤولين بالمنظمة البحرية الدولية أثناء فترة ولايته هذه. وفي أواسط تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عقد فريق الرصد اجتماعات مع المسؤولين بالمنظمة البحرية الدولية في مقرها بلندن. وبالتحديد فقد قدم فريق الرصد عرضا يوضح ويتناول المسائل الرئيسية بشأن بعض التوصيات الواردة في تقريره السابق (S/2004/604) بشأن المنظمة البحرية الدولية. وجرى التركيز على الفقرتين ١٠٩ و ١٩٥ من التقرير الذي ينص على الحاجة الماسة لضمان السلامة والأمن على امتداد الساحل الصومالي ومنع استغلاله كطريق للاتجار بالأسلحة.

٩٢ - ومما يبعث على الطمأنينة أن الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية قد لفت انتباه مجلس المنظمة في دورته ٩٣ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، في إطار الفقرتين ٥ و ٦ من البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال، إلى التوصيات الواردة في تقرير فريق الرصد (S/2004/604). ودُعي أعضاء المجلس إلى الإحاطة علما بالمعلومات حسب الاقتضاء. وبعد ذلك، وأثناء الدورة ٧٩ للجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية أشير في الفقرة ١٨ من الوثيقة MSC/79/2/1/Add.1، إلى أن المجلس قد أحاط علما بالفقرة ١٠٩ من تقرير فريق الرصد، وأيد توصية الفريق الواردة في الفقرة ١٩٥ من تقريره (S/2004/604).

٩٣ - كذلك أيد المجلس مبادرة الأمين العام التي تنص على أنه ينبغي للأمين العام للمنظمة البحرية الدولية أن يقوم بإبلاغ جميع اللجان التابعة للمنظمة البحرية الدولية بتوصية فريق الرصد الواردة في الفقرة ١٩٥ لكي تنظر فيها وتتخذ ما تراه من إجراءات مناسبة في هذا الشأن. وهي الآن بصدد استعراض هذه التوصية بغية وضع ما يمكن من مشاريع من أجل الصومال. ونظرا للحالة السياسية الراهنة فقد يكون التوقيت مناسباً لمثل هذه المشاريع. وسيواصل فريق الرصد العمل مع المنظمة البحرية الدولية من أجل تنفيذ هذه المشاريع، بغية ضمان السلامة على الساحل الصومالي، وعلى وجه الخصوص، تحسين مسألة منع انتهاكات حظر الأسلحة على امتداد الساحل.

٩٤ - وقد دُعي فريق الرصد إلى تقديم عرض في الندوة دون الإقليمية المقبلة التابعة للمنظمة البحرية الدولية بشأن القرصنة والسطو المسلح على السفن، والأمن البحري. وستعقد هذه الندوة في مدينة صنعاء في الفترة من ٩ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ومما يؤسف له أنه ستنتهي عند ذلك الحين الولاية الحالية لفريق الرصد. ومع ذلك فمن المهم أن يشارك عضو واحد على الأقل من لجنة مجلس الأمن في هذه الندوة، إذ أنها ستوفر فرصة قيمة للجنة للتأكيد للدول الإقليمية ودول الحوار على الحاجة إلى إنفاذ فعال لحظر الأسلحة المفروض على الصومال.

منظمة الجمارك العالمية

٩٥ - قام خبراء الجمارك التابعون لفريق الرصد بزيارة لمدة يومين لمنظمة الجمارك العالمية في بروكسل، في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وذلك لمواصلة الجهود السابقة.

٩٦ - مصادرة الأسلحة النارية في الجمارك: بناء على الإحصاءات والتحليلات التي أجراها المسؤولون المعنيون بالامتثال، والتابعون لمنظمة الجمارك العالمية، فقد تم الإبلاغ رسمياً عن ٨٦٣ حالة مصادرة للأسلحة النارية في نظام شبكة الإنفاذ الجمركي. ومع ذلك لم يتم الإبلاغ إلا عن حالة مصادرة واحدة لمنطقة أفريقيا الشرقية والجنوبية. والسلطات الجمركية

الإقليمية على دراية بهذا الوضع، وأشارت إلى أنه قد تم الإبلاغ عن حالات مصادرة الأسلحة وتجميع هذه الحالات بواسطة هيئات إنفاذ القانون الأخرى، إذا ما أسفرت الجهود المبذولة بين هيئات الجمارك وهيئات إنفاذ القانون الأخرى عن مصادرة للأسلحة. وناشدت منظمة الجمارك العالمية الإدارات الأعضاء بها، وخاصة الإدارات الجمركية في أفريقيا الشرقية والجنوبية، على الجد في الإبلاغ عن الأسلحة المصادرة.

٩٧ - **عملية خاصة:** اجتمع خبير جمركي تابع لفريق الرصد برئيس المكتب الإقليمي للاتصالات الاستخباراتية في نيروبي، الذي ذكر أنه يمكن إجراء عملية جمركية خاصة في منطقة الجمارك الإقليمية من أجل المضي في تعزيز حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على الصومال. ولقد وجهت مديرية الإنفاذ التابعة لمنظمة الجمارك العالمية، رسالة إلى المديرين العامين لإدارات الجمارك الإقليمية للفت انتباههم إلى التجارة غير المشروعة في الأسلحة النارية بالمنطقة، وناشدت الإدارات الأعضاء أن تتعاون مع فريق الرصد المعني بالصومال والتابع للأمم المتحدة.

٩٨ - **مسألة مذكرة التفاهم:** لقد ورد في التقرير السابق لفريق الرصد توصية بتوقيع مذكرة تفاهم، وذلك بغية المضي في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الجمارك العالمية. ومع ذلك، ونظرا للوقت الذي استغرقه إعداد مذكرة التفاهم، واستمرار انتهاك حظر الأسلحة، يلزم إيجاد خيارات بديلة في الوقت الحاضر. واقترحت منظمة الجمارك العالمية نهجا مرنا وعمليا أكثر من السابق للتعاون، كبديل أفضل. وهي تعتبر الاتصالات الجارية مع الشبكة الإقليمية للاستخبارات الجمركية، بمثابة سبيل فعال لتحسين إنفاذ الجمارك بشأن الاتجار غير المشروع في الأسلحة عبر الحدود بالمنطقة.

٩٩ - **بناء القدرات:** أوعزت منظمة الجمارك العالمية بأن بناء القدرات يتسم بأهمية كبيرة بغية تعزيز حظر الأسلحة، إذ أن موظفي الجمارك لديهم معرفة محدودة. بمسألة تحديد الأسلحة النارية العابرة للحدود. وأعربت منظمة الجمارك العالمية عن استعدادها لتحسين نظامها العالمي بشأن التعلم الإلكتروني من أجل إدراج دورات عن الأسلحة النارية في نظام تدريب موظفي الجمارك على إدراج محتويات الأسلحة النارية في البرنامج الإقليمي لتدريب المديرين. وعلاوة على ذلك، يجري تقييم آلية مشروع الموانئ البحرية في أفريقيا الشرقية والجنوبية الذي ما يرحه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كنموذج ناجح لتحسين الرقابة الجمركية لحركة الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - استنتاجات

١٠٠ - تستند الاستنتاجات المقدمة هنا إلى مجالات الخبرة لدى فريق الرصد وإلى التحريات التي أُجريت.

١٠١ - ونظرا لتواصل التدفق الكثيف للأسلحة داخل الصومال، ومعظمها لفائدة العناصر المناوئة لحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، لاسيما "الاتحاد" والمتحالفين معه، بوجود تصعيد خطير لدرجة التهديد باندلاع أعمال عنف مضادة لإرساء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال على نحو سلمي. وتتمتع هذه العناصر المعارضة بقدرات عسكرية محسنة بشكل كبير، وهي جيدة التنظيم والتمويل وسبق لها أن جاهرت بنيتها في استخدام العنف لمعارضة الحكومة الاتحادية الانتقالية ومناصريها، مثل القوات الأجنبية لو دخلت إلى الصومال.

١٠٢ - ويتضح جليا، بناء على المعلومات الواردة في التقرير السابق لفريق الرصد (S/2004/604) المتعلقة بسوق الأسلحة في باكاراها وعلى العمل الموصول الذي يقوم به فريق الرصد فيما يتعلق بسوق الأسلحة ذاتها، أن شحنات الأسلحة الوافدة إلى الأسواق وداخلها تمثل مصدرا أساسيا للأسلحة التي تسهم في إدامة أمد الصدام وعدم الاستقرار في الصومال وتأجيج نارهما. وعلاوة على هذا، فإن فريق الرصد مقتنع بأن سوقا أخرى للأسلحة باليمن تعمل سوية مع سوق باكاراها من خلال توفيرها لمصدر دائم للأسلحة الواردة على سوق باكاراها. وعليه، ينبغي ألا يقلل من أهمية تأثير سوقي الأسلحة هاتين في زعزعة استقرار الصومال خصوصا وفي ما تعاني منه دول المواجهة مع الصومال من مشاكل عديدة ذات صلة بالأسلحة.

١٠٣ - ونظرا لتقلص دور الطيران في نقل الأسلحة إلى الصومال وبروز الطرق البحرية والبرية كأنماط مفضلة للنقل، أصبحت سواحل الصومال وحدوده مع جيرانه قواعد للخرق الكامل للحظر المفروض على الأسلحة. بيد أن هذا لا يعني أن نهمل دور النقل الجوي. فمن أجل إنفاذ حظر الأسلحة على نحو فعال، من الجوهرى مراقبة المعابر الحدودية والسواحل الصومالية مراقبة فعالة. وفي هذا الشأن، يلزم إشراك الدول المجاورة ودول المنطقة، إضافة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية والمنظمة البحرية الدولية. ولن تكون الحاجة مستقبلا إلى فريق رصد يعمل عن كثب وبفاعلية مع تلك الدول ومع الحكومة الاتحادية الانتقالية بأبلغ مما هي عليه.

١٠٤ - ولئن كان إنفاذ سلطة الجمارك الحدودية قد تحسن منذ بدء ولاية فريق الرصد، فالأصوب أن تتبنى جميع السلطات الجمركية في المنطقة تقنية تقييم مخاطر الجمارك لدى تصديها للتجار غير المشروع بالأسلحة. وقد تود السلطات الجمركية أيضا أن تنظر في إمكانية إنشاء آلية لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في تنفيذ الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على الأسلحة.

١٠٥ - ولوحظ خلال فترة الولاية ازدياد الطلب على التمويل رغم أن المصادر المالية التي يحتاجها أرباب الحرب لتمويل عملياتهم ظلت أساسا هي ذاتها. بيد أن طرق نقل الأموال تتغير وتتحسن باستمرار وأحيانا تُدار تلك الأموال غير المشروعة تحت غطاء أعمال تجارية أو شبكات مالية قانونية.

باء - التوصيات

الرصد المتواصل

١٠٦ - تتضح، بناء على ما سبق، ضرورة مواصلة رصد الحظر المفروض على الأسلحة لكفالة فعاليته وذلك للأسباب التالية: (أ) يعطي تحليل الاتجاهات والأنماط لمجلس الأمن منظورا وفهما مستنيرا لما يجري من انتهاكات للحظر المفروض على الأسلحة والأنشطة المرافقة لذلك؛ (ب) وتتيح التحقيقات المستمرة في انتهاكات محددة لحظر الأسلحة والأطراف الضالعة في ذلك تعريض الأفراد المخالفين لجزاءات محتملة. ويؤدي الاعتباران السابقان إلى توفير أفضل المعلومات الممكنة لمجلس الأمن لمساعدته في اتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة الهامة جدا.

١٠٧ - وسيواصل فريق الرصد وضع مشروع قائمة بالمخالفين تشمل إعداد ملفات بالأدلة الثبوتية ذات الصلة بالموضوع لتقديمها عند الاقتضاء إلى لجنة مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات عقابية مستقبلا. وقد يكون أيضا من الضروري والمناسب تقديم مشروع القائمة إلى دول الجوار ودول المنطقة لاتخاذ إجراءات بحق المخالفين.

١٠٨ - وعلى فريق الرصد أن يقيم علاقة تتسم بمزيد من الصفة الرسمية والتنظيم مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بل وبما دول المواجهة والجوار لتسهيل التعاون وتبادل المعلومات عند الاقتضاء.

الأسلحة

١٠٩ - القضاء على الأثر السلبي لأسواق الأسلحة في الصومال ودول المواجهة أو تخفيفه تخفيفا كبيرا من خلال:

(أ) التذكير بالتوصية المتعلقة بالأسلحة في التقرير السابق لفريق الرصد (S/2004/604) وزيادة الوعي على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية. بمخاطر إسهام سوق الأسلحة في باكاراها، بما في ذلك سوق الأسلحة في دولة الخليج المجاورة في مواصلة زعزعة استقرار الصومال والمشاكل الداخلية المرتبطة بالحدود وبالأسلحة في دول المواجهة؛

(ب) تشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية على اتخاذ خطوات حاسمة وسريعة لتقنين بيع الأسلحة في سوق باكاراها تقنينا صارما أو وقفه، وتقديم الدعم الدولي والإقليمي للحكومة الاتحادية الانتقالية للاضطلاع بالأنشطة المذكورة أعلاه؛

(ج) تشجيع دول المنطقة وغيرها على ممارسة الضغط الدبلوماسي على الدولة الخليجية المجاورة لحملها على اتخاذ تدابير جزرية قوية لمراقبة بيع الأسلحة وتنقلها السري من ذلك البلد إلى الصومال والدول الأخرى؛

(د) تعزيز الأنشطة التي تقوم بها الجمارك والشرطة والأجهزة الأمنية في دول المنطقة ودول المواجهة من أجل إنفاذ قوانين الأسلحة وحظرها.

النقل

١١٠ - قُدمت توصية في الفقرة ١٩٨ من التقرير السابق لفريق الرصد (S/2004/604) مفادها أنه ينبغي على الحكومة الاتحادية الانتقالية التي ستتمخض عن عملية السلام أن تفوض مسؤولياتها في مجال الطيران. بيد أنه يوصي الآن بأن تعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية عن كثب مع منظمة الطيران المدني الدولي من خلال سلطة الطيران المدني المؤقتة في الصومال لتمكين الحكومة الانتقالية من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال الطيران. كما ينبغي في هذا المضمار أن تتولى سلطة الطيران المدني المؤقتة في الصومال مسؤولية الإشراف على السلامة داخل المجال الجوي للصومال حتى تُسوّى المسائل السياسية المتعلقة بالمجال الجوي الصومالي بأكمله.

١١١ - وعلى لجنة مجلس الأمن أن تعمل بصورة وثيقة، عن طريق فريق الرصد، مع المنظمة البحرية الدولية ودول الجوار لوضع مشاريع محتملة على أساس الفقرة ١٩٥ من التقرير السابق لفريق الرصد (S/2004/604) لفائدة الصومال تمكينا له من ضمان السلامة على طول

الساحل الصومالي، وسن التشريعات المناسبة لكفالة التحكم بفاعلية في الأنشطة البحرية على طول الساحل.

١١٢ - وعلى دول المنطقة ودول الجوار أن تواصل بجدية رصد حركة الطيران من وإلى الصومال والتنسيق عن كثب مع سلطة الطيران المدني المؤقتة في الصومال حول طبيعة العمليات المعنية ونوعيتها. وإضافة إلى ذلك، على الدول المجاورة أن تواصل مراقبتها اليقظة لحدودها المشتركة وتنظم تدفق حركة السيارات سعياً إلى إنفاذ الحظر المفروض على الأسلحة على نحو فعال.

الجمارك

١١٣ - ينبغي تشجيع الحكومة الصومالية الاتحادية الانتقالية على إنشاء سلطة إنفاذ جمركية حدودية خاصة بها بمجرد عودتها إلى الصومال. وقد عبرت الدول المجاورة للصومال عن استعدادها لتقديم المساعدة وتوفير برامج التدريب الضرورية.

١١٤ - وينبغي لفريق الرصد أن يواصل التشاور مع منظمة الجمارك العالمية من أجل إنشاء آلية للتعاون تضمن فعالية جزاءات الأمم المتحدة، علاوة على تبادل وتقاسم المعلومات والاستخبارات عن حظر الأسلحة وتقديم الدعم الضروري للبرامج الخاصة الرامية إلى تعزيز الحظر المفروض على الأسلحة.

١١٥ - ومن اللازم أيضاً تشجيع الجهود التي تقوم بها السلطات الجمركية الإقليمية من خلال إجراء عملية خاصة تتعلق بحركة الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود. وفي هذا المجال، يكون من الضروري مواصلة التعاون بين منظمات الجمارك الإقليمية.

الشؤون المالية

١١٦ - ينبغي للحكومة الاتحادية الانتقالية أو السلطة المعنية، أن تنظم إنتاج الفحم وتوفير ضمانات للبرامج المستدامة لإعادة تشجير الأحراج، وقنوات آلية مناسبة وقانونية لتسديد تكاليف تصدير الفحم. وإلى حين تطبيق هذه الأمور، ينبغي للشركات التجارية التي تستورد الفحم من الصومال أن تمتنع عن ممارسة هذا النشاط أو أن تخفف منه. وما لم تقم السلطة المختصة بتنظيم إنتاج الفحم، ووضع برامج مستدامة لإعادة زرع الأشجار لتستخدم كأخشاب، واستحداث قنوات مالية مناسبة وقانونية لتسديد تكاليف الصادرات، ضمن إصلاحات اقتصادية رئيسية أخرى، يتعين على التجار الذين يستوردون الفحم من الصومال أن يمتنعوا أو يخففوا من مشاركتهم في هذا النشاط التجاري. وما لم يتم القيام بذلك،

فسيوصل أرباب الحرب استخدام مبالغ مالية كبيرة من عائدات هذه التجارة غير القانونية استخداما عشوائيا من أجل تعزيز مراكزهم في الصراع.

١١٧ - وينبغي للسلطات المالية والسلطات الأخرى المعنية بإنفاذ القانون في البلدان التي تطبع فيها الشلنات الصومالية غير القانونية أن تقوم بتبادل المعلومات وتنفيذ عمليات مشتركة للتصدي الفعال لهذه الممارسة وخاصة على الحدود التي تمرب فيها هذه العملة.

١١٨ - ويتعين على المنظمات التي تمنح هبات للمنظمات الخيرية الصومالية أو المنظمات غير الحكومية أن تعزز تدابيرها المعنية بمراجعة الحسابات بعد تقديم الهبات، وذلك بغية تجنب تحويل وجهة الأموال إلى أرباب الحرب أو إلى الجماعات المتطرفة الضالعة في المواجهات.

١١٩ - ويستحسن أن تقوم المنظمات المالية الدولية والإقليمية بتعزيز دعمها للسلطات المالية المحلية للدول المشتركة في الحدود مع الصومال والدول المجاورة للصومال، من خلال تشجيع التعاون والتدريب وحلقات العمل وتبادل المعلومات والربط الشبكي المالي. وينبغي بذل الجهود من أجل التركيز على الموضوعات المتصلة بتجريم الأنشطة المالية غير القانونية وغسل الأموال وتجميد الأصول ومصادرتها وتنظيم ومراقبة نظم التحويل البديلة (الحوالات).

معايير الإثبات وعملية التحقق

١ - ذكر فريق الرصد في الفقرة ٣٦ من تقريره السابق (S/2004) ما يلي:

”إزاء هذه الخلفية من التحديات والصعوبات التي تكتنف الحصول على المعلومات في الميدان، قام فريق الرصد بتعديل معاييرها فيما يتعلق بالأدلة بما يتناسب وظروف الصومال. وقد قدم فريق الرصد معاييرها إلى لجنة مجلس الأمن في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ خلال الجلسة الإعلامية التي عقدت في منتصف فترة الولاية. وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

”(أ) يكون جمع المعلومات المتعلقة بالأحداث والموضوعات من مصادر متعددة كلما أمكن ذلك؛

”(ب) يكون جمع المعلومات من مصادر لها معرفة مباشرة أو شبه مباشرة بالأحداث؛

”(ج) البحث عن مدى الاتساق في أنماط المعلومات ومقارنتها بالمعلومات الجديدة؛

”(د) النظر في مجموع المعلومات التي يتم الحصول عليها فيما يتعلق بالمسائل والموضوعات والأحداث والربط بين هذه المعلومات في كل متناسق. وتحديد مدى اتساق المعلومات الجديدة مع جوهر المعلومات التي سبق جمعها وطابع هذه المعلومات والانطباع الذي تتركه؛

”(هـ) العمل باستمرار على الاستفادة مما يملكه عضو فريق الخبراء المختص من الخبرة وسلامة التقدير والاستفادة من التقييم الجماعي للفريق؛

”(و) السعي باستمرار إلى الحصول على السند الوثائقي للمعلومات التي يتم جمعها.“

٢ - ولدى قيام فريق الرصد بإعداد معلومات لدراساته المتعلقة بالحالات، كان واعياً تماماً بنوعية المعلومات المجمعة ودقتها، وعلى هذا النحو فقد اعتمد على معايير التحقق (معايير الأدلة) المذكورة أعلاه، ومفهوم دوائر المصادر ونموذج دراسة الحالة.

٣ - وقد تمثلت النتائج في تفاعل ثابت وعملي بين العناصر الثلاثة وفي كل منها، وأسفرت عن أدق المعلومات الممكنة في ضوء الإطار التنفيذي في الصومال.

(أ) **دوائر المصادر** - يُبذل جهد منظم ومتعمد للاتصال بأولئك الضالعين في انتهاكات حظر الأسلحة عن طريق أفراد لهم دراية مباشرة، أو يعرفون أشخاصا على علم مباشر بتفاصيل الانتهاكات.

(ب) **نموذج لدراسة الحالة** - يتمثل في صفقة أو شحنة أسلحة محددة. وهو وسيلة لمساعدة فريق الرصد لتنظيم وتوحيد تحقيقاته، ويشمل أسئلة تحاول الإجابة على العناصر الأساسية للمعلومات المتعلقة بجميع الشحنات التي يحقق فيها فريق الرصد.

المرفق الثاني

مشتريات ومبيعات الأسلحة في سوق إرتوغتي أثناء فترة ولاية الفريق

الأفراد الذين يبرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة وكمياتها وتاريخ إبرام الصفقات	دور: المورد/المشتري/البائع
رجل أعمال ووزير في الحكومة الاتحادية الانتقالية	٣٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (اشترت) ذخيرة متنوعة مثل قذائف هاون ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر (اشترت) ١٠٠ طلقة ذخيرة لمدفع رشاش من طراز B-10 (لأسلحة مضادة للدبابات) (اشترت) مدفع رشاش واحد من طراز DSHK مضاد للطائرات في ١ أو ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (بيع) مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز Zu-23 ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (بيع)	اشترى أسلحة وباعها
رب حرب ووزير في الحكومة الاتحادية الانتقالية	بنادق هجومية من طراز AK-47 ومدافع رشاشة من طراز PKM وقاذفات صواريخ من طراز RPG-7 وذخيرة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ذخيرة لمدافع مضادة للدبابات من طراز RPG-7، ومائة طلقة عيار ١٠٠ ملم لقذائف الهاون ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ سلاح مضاد للطائرات من طراز ZU-23-4 وذخيرة متنوعة بما فيها قذائف هاون ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	اشترى أسلحة
تاجر أسلحة رئيسي في سوق إرتوغتي ونائب وزير في الحكومة الاتحادية الانتقالية	بنادق هجومية من طراز AK-47 ومدافع رشاشة من طراز PKM وقاذفات صواريخ من طراز RPG-7 وذخيرة ٣-١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	اشترى أسلحة من دولة من دول الخليج المجاورة وصدرها إلى سوق إرتوغتي من أجل بيعها (لغرض الربح)
وزير في الحكومة الاتحادية الانتقالية	٢ من المدافع الرشاشة من طراز Zu-23-4، ومدفع واحد من طراز Zu-23-2 مضاد للطائرات وذخيرة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	اشترى أسلحة

الأفراد الذين يرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة و كمياتها و تاريخ إبرام الصفقات	دور: المورد/المشتري/البائع
زعيم كبير بالاتحاد ومسؤول عن معسكرات التدريب	بنادق هجومية من طراز AK-47 ومدافع من طراز PKM وقاذفات صواريخ RPG-7 وقنابل يدوية من طراز F1، وقنابل يدوية تطلق بواسطة البنادق وقذائف هاون عيار ٦٠ مم - ٨٢ مم ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	اشترى أسلحة
	بنديقتان هجوميتان طراز PKM، و ١٠ مدافع رشاشة متوسطة من طراز SG-43، و ١٢٠ مسدس من طراز TT-33 "توكاريف" و ٦٠ خزنة ذخيرة لبنادق هجومية من طراز AK-47 ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	
	١٦ مدفع رشاش من طراز PKM، وذخيرة (أكثر من ١٠٠ طلقة) لقاذفات صواريخ من طراز RPG-7 ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	
رجل أعمال	سلاح مضاد للطائرات من طراز Zu-23 في/وحوالي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	اشترى أسلحة
رب حرب/رجل أعمال وحاكم في جنوب الصومال ومرتبطة بالاتحاد	مدفع رشاش طراز Zu-23، و ٤ قاذفات صواريخ PKM، و ٤٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	اشترى أسلحة
	٤٠ بندقية هجومية من طراز AK-47 وذخيرة متنوعة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	
	مدفع واحد مضاد للطائرات من طراز Zu-23، و ٣٠ بندقية من طراز AK-47 وذخيرة متنوعة ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	
ربة أعمال/ربة حرب	٤٠ بندقية هجومية من طراز AK-47، و ١٤ مدفع رشاش من طراز PKM، و ٦ قاذفات صواريخ من طراز RPG-7 ومدفعان رشاشان مضادان للطائرات (مضادة للطائرات) وذخيرة متنوعة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	اشترت أسلحة
	أسلحة مضادة للطائرات من طراز B-10 ومدفع مضاد للطائرات من طراز DSHK، وسلاح مضاد للطائرات من طراز Zu-23 و ١٦ قطعة من معدات الرؤية الليلية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	

الأفراد الذين يرمون الصفقات في سوق إرتوغتي	طراز الأسلحة و كمياتها و تاريخ إبرام الصفقات	دور: المورد/المشتري/البائع
رجل أعمال	٤ أسلحة مضادة للطائرات من طراز ZU-23 و ١٠ مدافع رشاشة مضادة للطائرات من طراز DShK وذخيرة متنوعة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	بائع أسلحة
محاكم الشريعة في مقديشيو	١٠ مدافع رشاشة من طراز PKM، وذخيرة متنوعة وألغام مضادة للدبابات ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	اشترت أسلحة

المرفق الثالث

قائمة الأسئلة المقدمة إلى حكومة اليمن

قدم فريق الرصد المعني بالصومال الأسئلة التالية، كمتابعة للاجتماع المعقود يوم الأحد، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بين مسؤولي فريق الرصد التابع للأمم المتحدة ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ومن أجل التوصل إلى فهم أفضل لمراقبة الأسلحة وتسيير أعمال أسواق الأسلحة في اليمن:

أسواق الأسلحة

١ - ما هي الأدوار والمسؤوليات (الرسمية وغير الرسمية) لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية فيما يتعلق بأسواق الأسلحة في اليمن؟

ورهنًا بالإجابة المقدمة على هذا السؤال، يرجى الرجوع إلى الأسئلة التالية ذات الصلة:

٢ - تحت أي سلطة تعمل أسواق الأسلحة؟ وما هو اسمها الصحيح؟ وما هي المتطلبات الرسمية لتسيير أعمال هذه الأسواق؟

٣ - صف بالتفصيل أسواق الأسلحة؟ (مثلاً ماهيتها وكيفية تشغيلها؟ وكيفية تنظيمها؟ ومكانها ... وما إلى ذلك؟).

٤ - عرّف الأشخاص الرئيسيين و/أو الأعمال التجارية المرتبطة بالأنشطة التجارية لأسواق الأسلحة؟ وهل تشتري حكومة اليمن أسلحة من أسواق الأسلحة أو تبيعها إلى هذه السوق؟

٥ - صف أنواع الأسلحة والذخيرة المتوفرة عن طريق أسواق الأسلحة؟ وتكاليف كل منها.

٦ - صف مدى توفر الأسلحة والذخيرة المشار إليها في السؤال رقم ٥ وكمياتها؟ (مخزونات الأسلحة والذخيرة والمتوفرة على الفور أو عن طريق طلبات الشراء؟)

٧ - حدد بالتفصيل المصادر الرئيسية (داخل اليمن وخارجها) لأنواع الأسلحة والذخيرة المحددة في السؤال رقم ٥. وكيفية إعادة إمداد أسواق الأسلحة؟

٨ - حدّد بالتفصيل سماسرة الأسلحة الذين يعقدون الصفقات التجارية مع أسواق الأسلحة أو بالنيابة عنها.

- ٩ - حدد بالتفصيل المشتريين الرئيسيين للأسلحة والذخيرة من أسواق الأسلحة. وحدد مشترياتهم وتقديم الفواتير وغير ذلك من الوثائق في حالة توفرها.
- ١٠ - قدم تفاصيل بشأن أي معلومات بحوزة وزارتك ذات صلة بحركة الأسلحة والذخيرة المتجهة إلى الصومال (المؤكد أو المشتبه فيها أو المباشرة أو غير المباشرة) منذ عام ٢٠٠٢. قدم أي معلومات بشأن توفير التدريب العسكري أو غير ذلك من المعدات العسكرية إلى الصومال منذ عام ٢٠٠٢.
- ١١ - قدم تفاصيل بشأن أي شحنات أسلحة ممنوعة أو مضبوطة و/أو تم التحقيق فيها منذ عام ٢٠٠٢.
- ١٢ - قدم أي معلومات بشأن محاولات الفصائل الصومالية لشراء الأسلحة من سوق السلاح إما بشكل مباشر أو عن طريق أحد السماسرة أو عن طريق طرف ثالث، منذ عام ٢٠٠٢.
- ١٣ - صف نوع سجلات الصفقات المخصصة عادة لاستيراد أو تصدير أو شراء أو بيع الأسلحة المرتبطة بأسواق الأسلحة؟
- ١٤ - ما هي أشكال سداد قيمة الصفقات المتعلقة بعمليات الشراء والبيع المرتبطة بسوق السلاح؟
- مراقبة الأسلحة**
- ١٥ - ما هي التدابير أو البرامج القائمة لمنع تحويل وجهة الأسلحة لأغراض غير قانونية، بما في ذلك تهريبها؟
- ١٦ - هل لدى اليمن برنامج لترخيص الأسلحة؟ وما هي كيفية إنفاذه؟
- ١٧ - ما هي إجراءات عملية شراء الأسلحة بالنسبة للحكومة وسماسرة القطاع الخاص؟
- ١٨ - قدم تفاصيل متعلقة بالأسماء ومعلومات الاتصال بسماسرة الأسلحة من القطاع الخاص المرخص لهم بالعمل في هذا المجال في اليمن.
- ١٩ - اشرح الإجراءات القانونية لاستيراد الأسلحة وتصديرها.